مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية

Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

DT Institute

دور الأعراف القبلية
في تعزيز مفاهيم العدالة الانتقالية

في اليمن

قائمة الموضوعات

م	الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
1	الغلاف	1
2	قائمة الموضوعات	2
23	الملخص التنفيذي	4
4	المقدمة	5
5	أهداف الورقة	6
6	منهجية الورقة	6
7	السياق العام للورقة	7
8	تجارب دولية	7
9	العدالة الانتقالية	8
10	التحديات في اليمن	9
11	مفهوم العدالة في الاسلام	9
12	الأعراف القبلية ومفاهيم العدالة الانتقالية	12
13	الامثال الشعبية ومفاهيم العدالة الانتقالية	15
14	ربط تحليلي بين مفاهيم العدالة والأعراف القبلية	17
15	التحديات التي تواجه الأعراف القبلية	18
16	البدائل السياساتية	19
17	التوصيات السياساتية	21
18	خطة لتفعيل دور الأعراف القبلية ضمن مسار العدالة الانتقالية	25
19	الخاتمة	27
20	المصطلحات وتعريفها	28
21	قائمة المراجع	30

من نحـــــــن ؟

المُنفّـــذ

نُفذت هذه الورقة من قبل مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية (MDF)، وهي منظمة مجتمع مدني لا تهدف إلى الربح من أنشطتها وبرامجها، وتعمل بموجب ترخيص مزاولة النشاط رقم (292/63) الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ 6/3/2011م.

تركز مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية على النازحين كمستفيدين من أنشطتها وبرامجها وتعتبر المجتمع المضيف كمجموعة رئيسة يتم استهدافها في أنشطتها، وتولي الفئات المهمشة اهتماما خاصا في برامجها، وتعمل المؤسسة مع بعض الفئات المستهدفة والمحددة تحت كل مجموعة من المجموعات الرئيسة، النساء، الشباب، الأطفال، نشطاء ومنظمات المجتمع المدني والمبادرات الشبابية .

توظف مؤسسة سد مأرب الشفافية في جميع أنشطتها، وبالتالي تلتزم بمشاركة المعرفة والخبرة مع موظفيها وشركاء التنمية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

تؤمن مؤسسة سد مأرب بقدر ات جميع الناس، وإمكانية التنوع والاختلاف والتفاوت في الأدوار والأفكار والمعتقدات لإنتاج مجتمع أكثر ثراءً وتناغماً بين أعضائه على أساس التكامل والتضامن والأخوة.
كما تؤمن المؤسسة بأن قوتها تنبع من فاعلية شراكاتها مع الآخرين في استكمال كافة الجهود الإنسانية والاجتماعية والتنموية وتعزيزها في حدود قدراتها.

تلتزم مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية بإيجاد تدخلات مستدامة لمجموعاتها المستهدفة، وتعزز القيمة المضافة بشكل تراكمي، وتعمل على تجميع النتائج وتعظيمها لتحقيق أكبر فائدة ممكنة للأهداف والمستفيدين، وتركز المؤسسة بأقصى قدر من الاهتمام عل معايير الجودة، ويقتضي ذلك التعلم المستمر من التجارب السابقة ومن تجارب الآخرين لما فيه مصلحة المستهدفين.

البرنـــامج

كُتبت هذه الورقة ونُشرت كجزء من برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (سبارك)، الممول من معهد دي تي (DT Institute).
يهدف برنامج سبارك إلى تمكين المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من فهم آليات العدالة الانتقالية وتطبيقها وتطويرها بشكل أفضل، بما يعزّز المشاركة المجتمعية الشاملة في مسار العدالة الانتقالية في اليمن، باعتبارها ضرورة لتحقيق سلام وطني مستدام.
ويعمل البرنامج بالتنسيق الوثيق مع تحالف العدالة من أجل اليمن (J4YP)، وهو تحالف يضم عشر منظمات مجتمع مدني يمنية تناصر العدالة والمساءلة وبناء السلام لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء اليمن. وفي إطار هذا البرنامج، يشرك شركاء سبارك وأعضاء التحالف المجتمعات المحلية والجهات السياسية الفاعلة في مبادرات المصالحة والعدالة التصالحية، بهدف تعزيز قدراتهم على المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية.

عن معهـــد دي تي

معهد دي تي منظمة غير ربحية ملتزمة بمبدأ "التنمية بطريقة مختلفة". ينفّذ المعهد برامج تنموية عالمية معقّدة في البيئات المتأثرة بالصراع والهشّة والمغلقة، ويمول مبادرات فكرية رائدة تسهم في تحفيز الابتكار وتحسين حياة الناس من خلال برامج قائمة على الأدلة. ويعمل المعهد بالشراكة مع المجتمعات والقادة لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود، وأكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً وديمقراطية، وضمان استدامتها.

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الورقة موضوع الأعراف القبلية ودورها في تعزيز مفاهيم العدالة الانتقالية في اليمن انطلاقًا من إدراك عميق بأن أي مقاربة للعدالة في اليمن لا يمكن أن تكون فعالة دون استحضار البنية الاجتماعية والمرجعية الثقافية التي شكّلت على مدى قرون أداة لتنظيم العلاقات، وفضّ النزاعات، وتحقيق التوازن المجتمعي فالقبيلة في اليمن ليست مجرد إطار اجتماعي تستند إلى العرف والعادة، وتمثل مرجعية ملزمة في مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والقانونية.

واجهت اليمن تحديات معقدة في سبيل تحقيق العدالة الانتقالية، نتيجةً تراكم التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان خلال فترات النزاع السياسي والاجتماعي والعسكري، مما أدى الى تفكك مؤسسات الدولة، وغياب منظومة عدالة شاملة وموحدة وفي هذا السياق، ظهرت الأعراف القبلية كمنظومة مجتمعية محلية فاعلة ، أسهمت تاريخيًا في حلحلت النزاعات، وتهدئة التوترات، وتحقيق نوع من السلام المجتمعي، لا سيما في المناطق التي تغيب عنها الدولة وأجهزتها القضائية.

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن الأعراف القبلية في اليمن لا تمثل نقيضا لمفاهيم العدالة الانتقالية بل يمكن - إذا ما أعيد تأطيرها ضمن مقاربة حقوقية وتوجيهها - أن تصبح رافدًا داعمًا لمقاصدها من خلال ما تتيحه من آليات للتحكيم، والصلح، وجبر الضرر، وكشف الحقيقة، وضمان عدم التكرار ولذا، تسعى الورقة إلى تحليل العلاقة بين المنظومة العرفية المحلية ومنظومة العدالة الانتقالية واستكشاف نقاط الالتقاء والافتراق، وطرح بدائل سياساتية عملية يمكن أن تسهم في بناء نموذج عدالة انتقالية ملائم للسياق اليمني.

وقد اعتمدت الورقة على مراجعة تحليلية لمصادر متنوعة، منها مشاريع قوانين يمنية، وتجارب ميدانية في المصالحة، وأدبيات بحثية، وتجارب محلية، وأدلة دولية كما استفادت من مخرجات النقاشات المجتمعية وورش العمل ذات الصلة وافرزت المراجعة عن إبراز مجموعة من المفاهيم العرفية المتناغمة مع العدالة الانتقالية تركز على أهمية تقنين الأعراف الإيجابية، وتدريب الوسطاء المحليين، ودمج الآليات القبلية ضمن أطر مؤسسية قائمة على الشفافية والعدالة والحقوق وتوفير أساسًا واقعيًا ومستدامًا للسلام في اليمن تساهم فيه الأعراف القبلية مساهمة فاعلة.

توصلت الورقة إلى ان هناك إمكانات كامنة في الأعراف القبلية تدعم العدالة الانتقالية ذات صلة بالعدالة والمصالحة واظهرت الورقة ان الأمثال القبلية اليمنية باعتبارها مخزونًا ثقافيًا تعزز مفاهيم العدالة حيث تُظهر هذه الأمثال كيف أن الوعي الشعبي اليمني مخزون لقيم تتقاطع مع العدالة الانتقالية
وبينت الورقة من خلال التجارب الدولية المشابهة التي تظهر نجاح الدمج بين العدالة الرسمية والتقاليد المحلية إمكانية استلهام تجربة عدالة يمنية خالصة
وأكدت الورقة الى قدرة المفاهيم الإسلامية على تعزيز العدالة الانتقالية من خلال المزج بين المرجعية الإسلامية والمرجعية العرفية.

كما توصلت الورقة الى أبرز التحديات التي تواجه تعزيز دور الأعراف القبلية في موضوع المصالحة والعدالة الانتقالية
ومن النتائج التي توصلت اليها الورقة ان الأعراف القبلية في اليمن خلال سنوات الحرب اثبتت قدرتها على لعب أدوار حاسمة في حل النزاعات وتهدئة التوترات، مثل فتح الطرقات بين المحافظات المتنازع عليها، وإبرام اتفاقيات تبادل الأسرى، وفض نزاعات محلية معقدة في ظل غياب الدولة وتوصلت الورقة الى ان هذه الانجازات تؤكد ان إدماج الأعراف القبلية ضمن مسار العدالة الانتقالية بوصفها آلية محلية ذات قبول اجتماعي واسع ستعزز من فرص النجاح كما تبرز الورقة الحاجة إلى تقنين الأعراف الإيجابية، وتدريب الوسطاء المحليين، وإنشاء أطر مؤسسية تكفل التوافق بين المرجعيات العرفية والحقوقية، بما يضمن مساهمة الأعراف القبلية في بناء سلام مستدام قائم على العدالة والإنصاف.

وختاما فان الورقة تظهر أن العدالة الانتقالية في اليمن لن تكون عملية مستوردة أو منفصلة عن الثقافة المحلية، بل يجب أن تكون متجذرة في الموروث العرفي والإسلامي والشعبي فاستدعاء هذا المخزون الثقافي وتوظيفه بشكل مؤسسي يمكن أن يشكل جسرًا للتلاقي بين العدالة الحديثة والوعي القبلي، مما يسهم في بناء عملية عدالة انتقالية أكثر قبولا وفاعلية في السياق اليمني.

المقدمـــة :

يمـر اليمـن الـذي يمتلـك إرثًـا تاريخيًـا غنيًـا وأنظمـة اجتماعيـة متجـذرة بأزمـة إنسـانية وسياسـية غيـر مسـبوقة منـذ العـام 2011وتفاقمت مع الحرب عام 2014 مخلفة أكثر من 4.5 مليون نازح و23,000 انتهاك لحقوق الإنسان بحسب تقارير صادرة عن الأمم المتحدة أدى الى تفكك المؤسسات الرسمية وخلفت إرثًا ثقيلا من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل، والتهجير، والدمار الاقتصادي

وبما ان العدالة الانتقالية تهدف إلى معالجة هذا الإرث عبر الكشف عن الحقائق، ومحاسبة الجناة، وجبر ضرر الضحايا، وإصلاح المؤسسات لمنع التكرار إلا أن انقسام المؤسسات وغياب الإرادة السياسية والتوترات الأمنية، أعاقت هذه العملية بشكل كبير.

وفي ظل هذا الفراغ، برزت الأعراف القبلية ليست كبديل مؤقت، بل كمنظومة اجتماعية-قانونية متجذرة في التاريخ اليمني، سابقة في وجودها للدولة الحديثة نفسها. فقد لعبت هذه الأعراف، التي تستمد قوتها من القيم الإسلامية والتقاليد المحلية، دورًا حاسمًا في تنظيم العلاقات وحل النزاعات بين القبائل لقرون عديدة وقد أسهمت في تسوية كثير من الحالات في مناطق مثل مأرب وشبوة فأكثر من 90 في المئة من النزاعات يتم منعها وحلّها باستخدام نظام القانون العرفي (مرجع 11 ص6) و قام ملتقى السلم المجتمعي بمحافظة مأرب (منظمة مجتمع تضم شخصيات قبلية وشبابية ومحامين واكاديميين) بحل 11 قضايا ثار و قتل و85 قضية تم فيها صلح مؤقت وتدخل الملتقى بطرق مباشره وغير مباشره في 17 قضية ثار (مرجع 13)

حيث توفر الأعراف القبلية والوساطة القبلية بمختلف ادواتها مفاهيم موازية لمبادئ العدالة الانتقالية وهذه الأعراف تمتاز بمرونة تنظيمية وقبول مجتمعي وقرب من الواقع المحلي، حيث نجحت في حل نزاعات معقدة حيث تدخل ملتقى السلم المجتمعي في مارب في 164 قضية نزاع مختلفة ويستعد للتدخل في أكثر من 500 قضية نزاع عالقة (مرجع 13) ومع كل هذه النجاحات العرفية في حلحلة النزاعات الا انها تواجه تحديات حقيقية مثل محدودية الشفافية واحتمال تعارض بعض ممارساتها مع حقوق الإنسان (خاصة للنساء والنازحين) وضعف التنسيق مع المؤسسات الرسمية مما يؤكد ضرورة التكامل بين الأعراف والاليات الرسمية لتعزيز العدالة الشاملة ويرسي أسس السلام خاصة في المناطق التي تشكل فيها القبائل العمود الفقري للمجتمع التي تشكل 70% الى 80% من المجتمع اليمني (مرجع 14ص 2)

فالأعراف القبلية تمتلك إمكانات هائلة للمصالحة خاصة في المناطق القبلية حيث توجد تجارب دولية يمكن استلهام بعض هذه التجارب في الواقع اليمني مثل محاكم غاشاشا في رواندا والجيرغا القبلية في افغانستان والتي اظهرت إمكانية تكييف الأعراف مع العدالة الانتقالية مع إشراك الضحايا يمكن أن يعزز الشفافية ويوسع نطاق التأثير ، ويمكن لليمن خلال 5 سنوات قادمة أن يصبح نموذجًا عالميًا للتكامل بين الأعراف القبلية والعدالة الرسمية حيث يتمتع الضحايا بحقوقهم، وتسهم القبائل كشريك أساسي في بناء السلام هذه الورقة تدعو الجميع - من المشايخ إلى الضحايا إلى السلطات - إلى اتخاذ خطوات فورية لتحقيق هذه الرؤية، بدءًا من ورش عمل تدريبية وانتهاءً بإصلاحات قانونية شاملة

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف سبل تسخير الأعراف القبلية لتعزيز مفاهيم العدالة الانتقالية، مع التركيز على المفاهيم الأساسية للعدالة الانتقالية كالمصالحة و جبر الضرر، وضمان عدم تكرار الانتهاكات، بما يخدم الضحايا ويراعي السياق اليمني الخاص.

كما تستهدف هذه الورقة بشكل خاص مشايخ القبائل كقادة للمصالحة المحلية، والضحايا كمحور للعدالة والقضاء والأمن كركيزة للإنفاذ القانوني، ولجنة المصالحة الوطنية كمنسق لجهود السلام، ومكتب المبعوث الأممي كداعم دولي وتقدم الورقة رؤية عملية لتكامل الأعراف مع العدالة الرسمية، مع توصيات سياسية موجهة لتعزيز السلام الشامل .

أهداف الورقة :

تسعى هذه الورقة بشكل عام إلى تقديم طرق لتحقيق العدالة الانتقالية في اليمن من خلال تسخير الأعراف القبلية مع التركيز على دعم الضحايا وبناء السلام كما تهدف إلى تعزيز التعاون بين مشايخ القبائل والسلطات الرسمية والمجتمع الدولي لجعل الأعراف القبلية أداة فاعلة في المصالحة الوطنية

الأهداف التفصيلية :

01 فهم العلاقة بين الأعراف القبلية ومفاهيم العدالة الانتقالية.

02 تسليط الضوء على دور الأعراف في المصالحة وجبر الضرر.

03 استكشاف دمج الأعراف مع الأطر الرسمية بما يراعي السياق اليمني.

04 تحديد التحديات واقتراح حلول عملية.

05 تقديم توصيات سياساتية للجهات المعنية لبناء عدالة شاملة.

منهجية الورقة :

اعتمدت هذه الورقة في تحليلها على منهجية تحليل مقارن تهدف إلى استكشاف نقاط التقاطع والتكامل بين منظومتي العدالة الانتقالية والأعراف القبلية في اليمن. وقد تم تطبيق هذه المنهجية عبر خطوتين أساسيتين:

الخطوة الأولى: تحديد المبادئ والأدوات لكل منظومة

تمت دراسة المبادئ الأساسية للعدالة الانتقالية كما هي معتمدة في الأطر الدولية والتقارير الأممية والتي تشمل: كشف الحقيقة- المساءلة والمحاسبة - جبر الضرر - تعويض الضحايا- إعادة تأهيلهم إصلاح المؤسسات ضمان عدم التكرار

وفي المقابل، تم تحليل الممارسات التقليدية اليمنية في حل النزاعات من خلال مراجعة الأدبيات التاريخية والدراسات الميدانية، واستخلاص المبادئ الأساسية للأعراف القبلية، أبرزها: الصلح – الدية والتعويضات - التحكيم- الوساطة – الضمانة - التفويض

الخطوة الثانية: التحليل المقارن وإيجاد نقاط التداخل والتعارض

بعد تحديد المبادئ، تم إجراء مقارنة تفصيلية بينهما لتقييم مدى توافقهما أو اختلافهما وأظهر التحليل أن هناك نقاط تداخل قوية، حيث يمكن لآلية «الصلح» أن تخدم مبدأ «المصالحة» في العدالة الانتقالية، وأن «الدية» هي شكل من أشكال «جبر الضرر». ومع ذلك، كشف التحليل أيضًا عن تحديات جوهرية، أبرزها أن بعض الأعراف قد تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان العالمية، كما أن غياب التوثيق الرسمي يضعف من إمكانية المساءلة الكاملة. بناءً على هذا التحليل، تم صياغة التوصيات التي تهدف إلى تعزيز نقاط التكامل ومعالجة التحديات لضمان فعالية العدالة الانتقالية في السياق اليمني.»

ثالثا :استنتاج سياساتي لصياغة توصيات تراعي احتياجات المشايخ، الضحايا، والسلطات ....

السياق العام للورقة: حجم الأزمة وصوت الضحايا

تأتي هذه الورقة في ظل أوضاع معقدة تعيشها اليمن، حيث أدى تفكك الدولة والنزاعات المسلحة إلى انهيار المنظومة العدلية الرسمية، وظهور الحاجة إلى حلول محلية بديلة. في هذا الإطار، تعززت مكانة الأعراف القبلية بوصفها نظامًا أهليًا له جذوره في الثقافة اليمنية، ما يدفع للتساؤل حول إمكانية توظيفها ضمن مسار العدالة الانتقالية

لقد شهدت اليمن خلال العقود الماضية موجات متلاحقة من النزاعات السياسية والعسكرية والاجتماعية، ما أنتج هشاشة في المؤسسات الرسمية، وفراغًا عدليًا كبيرًا

حجم الأزمة

مع انه تم الإشارة الى جزء من حجم الازمة في مقدمة الورقة الا ان ايراده في هذا المحور ضرورة لترتيب سياق عرض الورقة، فمنذ عام 2011 دخل اليمن في نفق طويل من الأزمات السياسية والاجتماعية والإنسانية، سرعان ما تحوّل إلى حرب أهلية شاملة سقطت عاصمة البلاد في عام 2014وأدّت هذه التطورات إلى انهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة، وغياب منظومة العدالة الرسمية، وظهور فراغ قانوني واسع، ملأته الأعراف القبلية كبديل تلقائي في معظم المناطق، خصوصًا الريفية والبعيدة عن مراكز الحكم وساهمت هذه المنظومة العرفية أيضا في حلحلت بعض القضايا في مركز الدولة والمدن الحضرية وخلال هذه الفترة تعرض اليمنيون الى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت القتل خارج القانون، والاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، والتعذيب والتهجير وانتهاكات ضد النساء والأطفال. وفي هذا المشهد المتشظي، أصبحت العدالة حلمًا مؤجلًا، ولم يجد الضحايا منبرًا يعبر عنهم سوى الأعراف القبلية أو صمتهم القسري.

ورغم أن هذه الأعراف استطاعت، إلى حد ما، احتواء كثير من الصراعات، إلا أنها في بعض الحالات لم تكن قادرة على إنصاف الضحايا بشكل شامل، أو الاستجابة لمبادئ العدالة الشاملة التي تضمن الإنصاف، والمساءلة، وجبر الضرر الحقيقي.

صوت الضحايا والفئات المهمشة

في قلب هذه المأساة الوطنية، يُترك الضحايا – وهم جوهر أي عدالة حقيقية – على هامش المعادلة فالنساء اللواتي فقدن أبناءهن أو تعرّضن للتهجير، والنازحون الذين يقطنون الخيام دون امل قريب، والشباب الذين طحنتهم آلة الحرب، لا يزالون غائبون عن مشاهد الحوار والمصالحة فحتى منظومة الأعراف القبلية غالبًا ما تعكس هيمنة القوى التقليدية، وتُدار بمنظور نخبوي، يكرّس الإقصاء بدلًا من الإنصاف

الضحايا ليسوا فقط أفرادًا عانوا من الأذى بل هم حاملو الذاكرة الجمعية للألم، ومن دونهم تفقد المصالحة معناها، وتغدو العدالة شكلية ومن هنا، تدعو هذه الورقة إلى وضع صوت الضحية في صميم أي عملية للعدالة الانتقالية، سواء كانت رسمية أو عرفية وذلك بإشراكهم في تصميم المبادرات، لا فقط الاستفادة منها وكذا توثيق رواياتهم كجزء من الحقيقة الوطنية وتوفير ضمانات بعدم تكرار الانتهاكات

وهذا ما تسعى هذه الورقة إلى الإسهام فيه ضمن رؤيتها التكاملية بين الأعراف القبلية ومنظومة العدالة الانتقالية.

الأعـــراف القبليـــة في السياق اليمني

تشكل القبائل العمود الفقري للمجتمع اليمني، حيث تعتمد على آليات لفض النزاعات والمصالحة المجتمعية مثل الصلح من خلال التسوية او الدية والغرامات كتعويض مالي والجاه والمقبال كوساطة كل هذه الأعراف وغيرها نجحت في منع تصعيد النزاعات وعملت على تسوية العديد من النزاعات ومنعت من نشوء صراعات محلية جديدة.

تجارب دولية

تقدم تجارب دولية دروسًا قيمة لليمن ففي رواندا، استخدمت محاكم «غاشاشا»او الجاكاكا وهي كلمة تعني العشب وتشير إلى جلوس الجميع على الأرض لمعالجة المشكلات على أسس تقليدية كانت تستخدمها المجتمعات لحل النزاعات بين العائلات، وعام 2001 كان هناك حوالي 115.000 قضية تنتظر النظر فيها وعملت المحاكم في الهواء الطلق وتحت الأشجار، وعمل أرباب الأسر كقضاة عبر آلاف المحاكم المحلية ومحاولة النظر والتعامل مع القضايا الصغيرة وبالجملة استطاعت محاكم الجاكاكا أن تُنهي 1.5 مليون قضية بين عامي 2001 و2010(مرجع 15)

حيث انتخبت المجتمعات المحلية قضاةً للنظر في محاكمة المشتبه بهم في جرائم الإبادة الجماعية وكانت المحاكم تُصدر أحكامًا مخففة إذا تاب الشخص وسعى إلى المصالحة مع مجتمعه حيث وثّقت الجلسات ويشير مقياس المصالحة في رواندا لعام 2020 إلى أن متوسط نسبة المصالحة ارتفعت إلى خلال العام 2010 والعام 2020م بنسبة تتراوح من 82.3 الى 94.7 (مرجع 16 ص XIII)

وفي أفغانستان دعمت الجيرغا القبلية وهي تعني في اللهجة المحلية في الشق الاول (الكبير أو الموسع) وفي الشق الثاني (اجتماع الصلح أو مجلس المصالحة) أي مجلس المصالحة الموسع وياجيرغا هيئة استشارية قبلية وتقليد قديم في تاريخ أفغانستان حيث يجتمع رؤساء القبائل ووجهاؤها السياسيون والدينيون وغيرهم للتشاور في حل مشاكلهم المتعلقة بشؤونهم السياسية والعامة و يستمر اجتماعهم إلى حين التوصل إلى قرار يتخذونه بالتفاهم والإجماع وبعد أن ساءت الأوضاع الأمنية في البلاد لم يقتصر مجلس المصالحة على العمل في افغانستان فقط فقد لجا إلى عقد لويا جيرغا باكستانية أفغانية مشتركة فالتجربة السياسية التي مر بها الأفغان توضح أن هذا النوع من المجالس القبلية لن يفقد دوره في المستقبل وما يزال الأقرب إلى نمط المجتمع الأفغاني القبلي وقد استكملت أفغانستان بناء أجهزتها الرسمية مستعينة بهذا النظام القبلي.

إذا فان هذه التجارب تؤكد أهمية التوثيق والتنسيق مع المؤسسات الرسمية، وهي دروس قابلة للتكيف في اليمن وفق الخصوصية اليمنية والبنية الثقافية المحلية.

مفاهيم العدالة الانتقالية

تشكل العدالة الانتقالية إطارًا عالميًا لمعالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المجتمعات الخارجة من الصراعات أو الأنظمة القمعية بهدف بناء السلام المستدام واستعادة الثقة بين المجتمعات والمؤسسات وفي السياق اليمني حيث الصراع المحلي منذ 2014 أدى إلى تفكك المؤسسات وتهجير ملايين اليمنيين فتبرز العدالة الانتقالية كأداة حيوية لتحقيق المصالحة وجبر ضرر الضحايا ومنع تكرار هذه الانتهاكات وقبلها محاسبة المتسببين وكشف الحقيقة.

العدالة الانتقالية - التعريف والمفاهيم

تُعرف العدالة الانتقالية بأنها: مجموعة الآليات القضائية وغير القضائية التي تطبقها الدول في أعقاب فترات النزاع أو الحكم القمعي، من أجل معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وضمان المساءلة، وجبر الضرر وتحقيق المصالحة المجتمعية

المفاهيم الرئيسيـــة:

- كشف الحقيقة من خلال توثيق ومعرفة ما حدث من انتهاكات، وتحديد المسؤولين عنها، وإعطاء الضحايا صوتًا في السرد التاريخي.
- المساءلة وذلك بضمـــان عدم الإفلات من العقـــاب، من خلال محاكمات عادلة للجناة أو أشكـــال بديلـــة من العدالة التصالحـــية.
- جبر الضرر ويعني تقديم التعويضات المعنوية والمادية للضحايا، بما يعزز الكرامة ويُعيد الاعتبار.
- عدم التكرار بإيجاد ضمانات لمنع الانتهاكات وعودتها.
- المصالحـــة وذلك بناء الثقة بين مكونات المجتمـــع، وإرساء السلـم الأهلي على قاعدة العدالة والعيـــــش والوطن المشترك .
- الإصلاح المؤسسي ويعني إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية والتعليمية وإعادة بناء وهيكلة القوانين والأنظمة

التحديـــات في اليمن

يواجه اليمن تحديات معقدة تعيق تحقيق العدالة الانتقالية، نتيجة الصراع المستمر وتشمل هذه التحديات تفكك المؤسسات الرسمية وغياب الإرادة السياسية إضافة الى التوترات الأمنية ومحدودية الموارد، مما أضعف قدرة النظام القضائي على معالجة الانتهاكات وتحقيق المصالحة.

وفي هذا السياق، تبرز الأعراف القبلية كآلية فعالة في المصالحة الوطنية لكنها تواجه عقبات متعددة سيتم التطرق اليها في الأقسام التالية

يهدف هذا القسم إلى تحليل التحديات الرئيسية التي تعيق تطبيق العدالة الانتقالية في اليمن، مع إبراز الفرص التي تقدمها الأعراف القبلية للتغلب عليها ، وتقديم رؤية واضحة لمعالجة التحديات من خلال تكامل الأعراف مع الأطر الرسمية، لضمان عدالة شاملة ومستدامة تراعي السياق اليمني ومن أبرز التحديات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية في اليمن:

- قانون الحصانة والذي صدر سنة 2012م وذلك كجزء من المبادرة الخليجية التي تم توقيعها لإنهاء الأزمة السياسية في اليمن يمنح هذا القانون حصانة تامة للرئيس السابق علي عبدا لله صالح وللمسؤولين الذين عملوا معه في مؤسسات الدولة ويهدف القانون إلى تسهيل عملية انتقال السلطة في البلاد وتجنب المواجهة، لكنه قوبل بانتقادات واسعة من منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية واعتبرت هذه المنظمات أن القانون يتعارض مع التزامات اليمن الدولية بمنع الإفلات من العقاب ومحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (مرجع 17)
- تفكك المؤسسات الذي يعيق المحاكمات ولجان الحقيقة.
- استمرار الصراع وهو ما يعرقل المصالحة.
- الانقسامات السياسية حيث تمنع بناء استراتيجية موحدة.
- نقص الموارد المحلية وهذا يحد من جبر الضرر ودفع التعويضات
- الشكوك المجتمعية في المصالحة والمؤسسات القائمة عليها تقلل الثقة بهذه المؤسسات

مفاهيـــــم العـــدالة الانتقـــالية في الإســـلام تأصيـــل شرعي ومقاربـــة مقارنـة

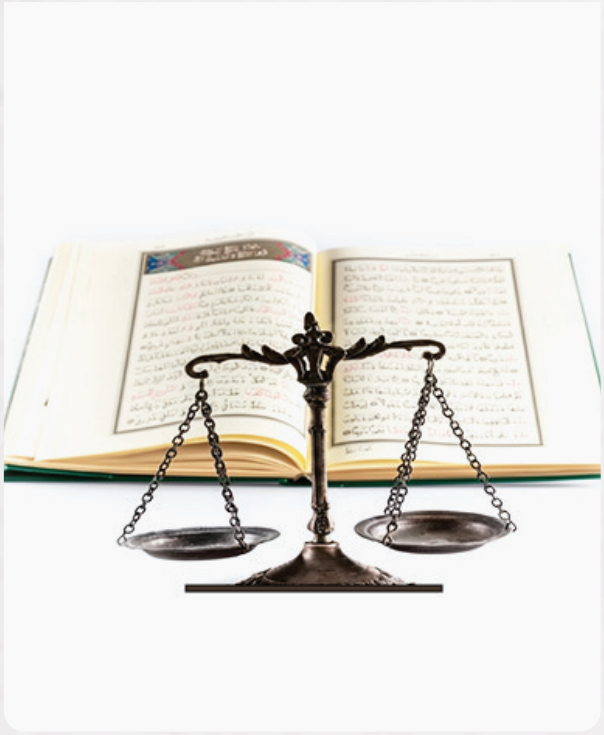

تشكل القيم الإسلامية أساسًا ثقافيًا في اليمن وركيزة أساسية في صياغة الهوية الاجتماعية والثقافية للمجتمع اليمني، حيث تتجذر مفاهيم العدل، الرحمة، المصالحة، والإصلاح في الشريعة الإسلامية، مما يجعلها إطارًا مثاليًا لدعم العدالة الانتقالية في سياق الصراع اليمني ففي المجتمعات القبلية تتقاطع مفاهيم الشريعة مثل العدل والرحمة مع العدالة الانتقالية حيث يحظى الوعظ والإرشاد الديني بتأثير روحي عميق، حيث يرتبط أفراد القبائل ارتباطًا وثيقًا بالقيم الإسلامية التي تحث على التسامح، جبر الضرر، وإنهاء العداوات فيعزز هذا الارتباط الروحي دور القيادات الدينية والمشايخ في ترغيب المجتمع بالعدالة والمصالحة، مما يجعل المنظور الإسلامي أداة فعالة لتهيئة المجتمعات نحو تحقيق السلام المستدام.

مفهوم العدالة في الإسلام

العدالة في الشريعة الإسلامية ليست مجرد إجراء قانوني، بل هي قيمة مركزية تتغلغل في جميع مناحي الحياة، وتشكّل جوهر العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبين الأفراد والمجتمع.

قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ} النحل: 90 وقال سبحانه: {وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل} النساء: 58) وقد عرّف ابن القيم العدالة بأنها:»وضع الشيء في موضعه، وإعطاء كل ذي حق حقه، بلا جور ولا ميل.»وقال الماوردي:»العدل نظام كل شيء، وبه تستقيم الأمور.»

العدالة الانتقالية كمفهوم حديث :

تتلاقى المفاهيم الإسلامية مع أعمدة العدالة الانتقالية وتتقاطع معها في عدة محاور جوهرية، وذلك بما يخدم تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك المجتمعي فالمبادئ الإسلامية، القائمة على قيم العفو، والتسامح، وإقامة العدل، وجبر الضرر، تقدم إطارًا أخلاقيًا و روحيا يمكن الاستناد إليه في معالجة إرث الصراعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. في هذا السياق، يمكن اعتبار أن آليات العدالة الانتقالية، لا تتعارض مع المبادئ الإسلامية بل تستمد منها شرعية إضافية وهو ما سيتم استعراضه في الفقرات التالية.

1- الحقيقة والشهادة كما في سورة النساء الآية 135 يأمر الله سبحانه وتعالى بالتمسك بالعدل في الشهادة، حتى لو كانت ضد النفس أو الأقربين، قائلًا: («يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ») هذا المبدأ يدعم هدف العدالة الانتقالية في كشف الحقائق من خلال لجان الحقيقة أو جلسات الصلح القبلية، حيث يمكن للمشايخ ضمان الشفافية في التحقيقات المحلية.

2- جبر الضرر والدية كما في سورة البقرة الآية 178 (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ»). تدعم هذه الآية مبدأ الدية كتعويض عادل عن القتل أو الإصابات، وهو ممارسة متجذرة في الأعراف القبلية، مما يتماشى مع جبر الضرر للضحايا. يمكن للضحايا، بدعم من المشايخ، المطالبة بتعويضات عادلة، بينما يضمن القضاء توافقها مع القانون.

3-المصالحة والإصلاح كما في سورة الشورى الآية 40 حيث تشجع الآية على الإصلاح والعفو((وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ)) هذا المبدأ يعزز دور الأعراف القبلية في الصلح، حيث يقود المشايخ جلسات وساطة لإنهاء العداوات، مما يدعم هدف المصالحة في العدالة الانتقالية القيادات الدينية يمكنها تعزيز هذا المبدأ عبر الوعظ.

4-التوبة وعدم التكرار كما في سورة التوبةالاية104((أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ))تشير إلى قبول التوبة وإصلاح الأفعال، مما يتماشى مع ضمان عدم تكرار الانتهاكات. يمكن للمشايخ والقيادات الدينية استخدام هذا المبدأ في جلسات الصلح لتشجيع الأطراف على التعهد بعدم العودة إلى العنف.

5-القصاص والمساءلة كما جاء في سورة البقرة الآية 178 تؤكد الآية على القصاص كوسيلة للمساءلة، مع إتاحة العفو((فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ)) يدعم هذا المبدأ محاسبة الجناة بطريقة عادلة، سواء عبر العقوبات العرفية (مثل الغرامات) أو القضائية. السلطات القضائية والأمنية يمكنها التنسيق مع المشايخ لضمان توافق القرارات مع القانون.

مفاهيم العدالة الانتقالية وما يقابل هذه المفاهيم في الإسلام

المفهوم في العدالة الانتقالية	ما يقابلـــــــه في الإسلام
المساءلة وعدم الإفلات من العقاب	قاعـدة «الحـدود لا تسـقط بالتقـادم»، وقـول النبـي ﷺ: «لـو أن فاطمـة بنـت محمـد سـرقت لقطعـت يدهـا.
جبر الضـــــــرر	فقه الديات، والصلح، والتعويض، ووجوب رفع الظلم ورد المظالم.
الحق في الحقيقة	الحث على الشهادة، وتحريم كتمانها: {ولا تكتموا الشهادة}.
المصالحة المجتمعية	مبدأ الإصلاح بين الناس: {فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ}.
عدم التكرار	مبدأ التوبة النصوح، والضمانات الشرعية بعدم العودة للظلم.

أقوال العلماء والمفكرين في عدالة الإسلام

قال ابـــن تيميـــــة : « العدل واجب لكل أحد على كل أحد، في كل حال، والظلم لا يجوز بحال»
وقال محمد الغزالـي: «العدل ليس فقط في إقامة الأحكام، بل في توزيع الفرص، وفي قول الحق، وفي إنصاف الضعيف»
وأكد مالك بن نبي أن: «العدالة في الإسلام ليست منحة من الدولة، بل هي حق للفرد وواجب على الجماعة.»

العدالة الانتقالية والفقه الإسلامي

يُعد الفقه الإسلامي ميدانًا غنيًا بمفاهيم وآليات تتقاطع مع العدالة الانتقالية، خاصة في ما يلي:

- الصلح والوساطة: قال النبي ﷺ: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحًا حرّم حلالًا أو أحلّ حرامًا.»
- رفع الظلم: من قواعد الشريعة «الضرر يزال»، و«لا ضرر ولا ضرار.»
- التوبة والإصلاح: توفر الشريعة باب التوبة والمصالحة حتى في القضايا الكبرى، مع ضمان حق المجتمع.

ومـن هنـا تبـرز أهميـة اسـتلهام العدالـة الإسلاميـة فـي السـياق اليمنـي حيـث يتسـم بمجتمـع متديـن، يرتكـز علـى العـرف والديـن، ممـا يجعـل العدالـة الإسلاميـة جسـرًا مهمًـا لقبـول العدالـة الانتقاليـة وتحقيـق أهدافهـا. فحيـن تُقـدَّم العدالـة بلغـة دينيـة مألوفـة، وتُربـط بالقـرآن والسـنة، يسـهل تقبلهـا والعمـل بهـا.

ويتضـح ان العدالـة الانتقاليـة ليسـت غريبـة عـن الإسلام، بـل يمكـن القـول إن الشـريعة الإسلاميـة سـبقت القانـون الدولـي فـي إرسـاء مبـادئ الإنصـــــاف، والمصالحـة، وجبـر الضـرر، وحقـوق الضحايـا. لـذا، فـإن بنـاء نمـوذج يمنـــي للعدالـة الانتقاليـة مسـتلهم من الإسلام سـيعزز الاسـتقرار المجتمعـي والمشـروعية المحليـة لمسـارات المصالحـة والإنصـاف

الأعراف القبلية - التعريف والمفاهيم

تُعرف الأعراف القبلية بأنها مجموعة من القواعد والتقاليد والممارسات غير المكتوبة التي تنظم العلاقات داخل القبيلة، وتُستخدم كمرجعية لحل النزاعات، وضبط السلوك، وتحقيق العدالة وفق قيم الشرف، والوجه، والعهد والمصالحة بمعنى انها منظومة اجتماعية قانونية تنظم العلاقات وتحل النزاعات في اليمن، خاصة في المناطق الريفية وغير الريفية

القبيلـــة في اليمن

تاريخ القبائل في اليمن يعود إلى العصور القديمة، حيث يُعتبر اليمن مهد الحضارات السبئية والحميرية والتي كانت تعتمد على هيكل قبلي قوي للتنظيم الاجتماعي والسياسي مع انتشار الإسلام في القرن السابع الميلادي أدت القبائل اليمنية دورًا رئيسيًا في الفتوحات الإسلامية، حيث ساهمت في نشر الإسلام في مصر والعراق والشام وفي العصور الوسطى، شهد اليمن تقسيمات قبلية رئيسية مع تثبيت التقسيمات الرئيسية خلال العصر العثماني والإمامة الزيدية حيث اعتمدت الدولة على القبائل للدفاع والإدارة، مما عزز نفوذها بعد الثورة وحاولت الحكومات دمج القبائل في الدولة، لكنها بقيت قوية خاصة في الشمال فتارة كانت تساند الدولة، وتارة أخرى بديلة عنها في إدارة شؤون المجتمع.

وتبقى القبيلة أحد أهم المكونات الاجتماعية والسياسية في اليمن، مع دورها في الصراع الحالي حيث تساهم في المصالحة أو التصعيد وتؤدي دورًا محوريًا في حفظ الأمن وضبط النزاعات من خلال منظومة أعراف راسخة

التنوع الثقافي والاختلافات الجغرافية

يتميز اليمن بتنوع ثقافي غني يعكس تاريخه كملتقى حضارات مع بعض التأثيرات بسبب الهجرة والاستعمار والأنظمة السياسية المتعاقبة ورغم التشابه الكبير في المبادئ والهياكل الأساسية للأعراف القبلية مثل الاعتماد على المشائخ و(صون الدم والمال والعرض، نبذ العيب، آليات التعويض) إلا أن درجة حضورها تختلف ففي المرتفعات الشمالية والبادية الشرقية الأعراف القبلية أكثر رسوخًا بينما في المدن والسواحل الجنوبية والشرقية الحضور القبلي أضعف نسبيًا نتيجة الإرث الإداري والمدني، مع بقاء قبائل مؤثرة في شبوة وحضرموت والمهرة يحمل تراثًا قبليًا صحراويا

ويعكس هذا التنوع الجغرافي والثقافي التعددية اليمنية، والوحدة الوطنية بما فيها الخصوصيات اللغوية والثقافية مثل المهرية والسقطرية لكنه يتطلب حساسية في تطبيق الأعراف ومراعاة الاختلافات الثقافية القبلية.

وع هذا يعتمد الناس أكثر على النظام الخليط بين العرفي والقانوني وتُستخدم الأعراف في المصالحة عبر البلاد، خاصة في النزاعات المحلية، حيث يلجأ الناس إليها لسرعتها وقبولها الاجتماعي، لكنها أضعف في المدن الكبرى مثل عدن حيث يغلب النظام القانوني.

الأعراف والاعتراف الرسمي

الأعراف القبلية في اليمن معترف بها جزئيًا من قبل الجهات الرسمية، خاصة في قانون التحكيم رقم 22 لعام 1992، الذي يعترف بالتحكيم القبلي كآلية لفض النزاعات المدنية والتجارية، شريطة تسجيل القرارات لدى المحاكم الرسمية وتشمل الأعراف المعترف بها الصلح (التسوية الودية)، الدية (تعويض القتل)، و (الوساطة)، حيث تستخدمها الدولة في بعض الحالات لتخفيف العبء على القضاء فكثير من المحاكم تتعامل مع الاحكام الصادرة من المشائخ والقضاة المحليين كحكم ابتدائي

ولا يحظى المشايخ باعتراف رسمي كمؤسسات قانونية في اليمن، لكنهم معترف بهم عمليًا كشخصيات مؤثرة في إنفاذ القانون المحلي وغالباً ما يتعاون القضاء وأجهزة الامن مع المشايخ في حل النزاعات المحلية، خاصة في المناطق القبلية حيث يفتقر النظام الرسمي للنفوذ مما يعكس التداخل غير الرسمي بين الأعراف والدولة ويؤكد فعالية الأعراف القبلية في بناء المصالحة الوطنية في اليمن مع إصلاحات وتطوير بعض الاليات العرفية وردم بعض الفجوات مثل :

استبعاد النساء والفئات المهمشة وعدم رسمية القرارات القبلية وضعف التوثيق وتركيزها على التعويض بدلا من المساءلة والاختلاف الثقافي المحدود في بعض الأعراف القبلية اليمنية واستخدام الأعراف القبلية لأغراض سياسية

وعليه يجب توسيع اليات المصالحة العرفية عبر تدريب وتنسيق وطني وتوحيد الاليات وتعزيز الحيادية وإعداد مدوّنة وطنية للأعراف الإيجابية كدليل للوسطاء لتحويل هذه المنظومة من أداة حل محلي تقليدي إلى شريك رسمي مقنن يسهم في العدالة الانتقالية وبناء السلام، مع إصلاح الجوانب التي تتعارض مع سيادة القانون والمعايير الحقوقية.

مصادر الأعراف القبلية

الأعراف القبلية في اليمن لا تستند إلى قوانين مكتوبة، بل تعتمد على مصادر متداخلة متجذرة في المجتمع أبرزها:

- الموروث القبلي المتوارث من خلال قواعد سلوكية وأخلاقية تناقلتها الأجيال شفهيًا، من خلال الحِكم والأمثال وقصص التحكيم والمصالحة.
- الأسلاف القبلية (الوثائق والمكاتبات) مثل وثيقة أعراف وأسلاف قبيلة كذا والتي تتضمن قواعد استخدمت كمرجع بين القبائل.
- الفقه الإسلامي حيث كثير من الأعراف تستند إلى مفاهيم شرعية مثل: الكفالة، والقصاص، والدية والعفو مما يمنحها شرعية دينية.
- التحكيم القبلي والتجربة المتراكمة من خلال تجارب القضاة العُرفيين وتطور الأعراف عبر الممارسة اليومية لحل النزاعات.

وظائف الأعراف القبلية وأبرز الأعمال التي تضطلع بها

الأعراف القبلية تمثل نظامًا شبه قضائي ومؤسسي في المناطق الريفية، وتؤدي عدة وظائف مهمة:

- حل النزاعات عبر آليات مثل التحكيم، اللقاءات أو الاجتماعات القبلية، التحكيم، الكفالة، الصلح، والدية.
- تحقيق العدالة المجتمعية حيث تُعنى بإنصاف المجني عليهم، وتعويضهم ماديًا أو معنويًا، واستعادة مكانتهم.
- الضبط الاجتماعي من خلال وضع ضوابط أخلاقية ومعايير للسلوك العام، وتعاقب الخارجين على الأعراف.
- الوساطة والتهدئة وهو من اهم وظائفها حيث تمارس دورًا في خفض التوترات ومنع تفجر النزاعات بين القبائل.
- التمثيل المجتمعي بواسطة زعماء القبائل يمثلون مجتمعاتهم أمام السلطات والجهات الفاعلة الأخرى.
- الرقابة غير الرسمية يمكن للقبيلة ان تراقب تنفيذ الالتزامات والخدمات وتحافظ على توازن العلاقات.

دور الأعراف القبلية في ظل غياب مؤسسات الدولة

في ظل غياب مؤسسات الدولة أو ضعفها - كما هو حاصل في كثير من مناطق اليمن - برزت الأعراف القبلية كسلطة بديلة تؤدي أدوارًا متعددة :

- الدور القضائي حيث تمارس التحكيم العرفي لحل النزاعات الجنائية والمدنية والمالية.
- الدور الأمني من خلال الاسهام في ضبط الأمن المحلي ومنع الثأر والاقتتال بين الأسر والقبائل.
- الدور الاجتماعي من خلال إدارة المصالح اليومية وتنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.
- الدور السياسي من خلال ممارسة تأثيرًا على القرار المحلي، وغالبًا ما تُشرك في عمليات الوساطة الوطنية.
- دور المصالحة وقد قادت القبيلة بأعرافها مبادرات واسعة في جبر الضرر ومصالحة الأطراف المتحاربة أو المتخاصمة

فكثير من اتفاقيات وقف إطلاق النار وفتح الطرق وإطلاق المختطفين والاسرى في اليمن لم تُبرم عبر الدولة بل من خلال مشايخ قبائل استخدموا الأعراف لفرض الاستقرار وتنفيذ هذه الاتفاقيات.

دور الأعراف القبلية خلال فترة النزاع في اليمن

في ظل النزاع الممتد في اليمن منذ عام 2014 وغياب الإطار القانوني الفعال، برزت الأعراف القبلية كأداة رئيسية لإدارة الأزمات واحتواء تداعيات الحرب وبرزت كمنظومة أساسية لفرض الاستقرار وتنفيذ اتفاقيات محلية لوقف إطلاق النار، وفتح الطرق، وإطلاق الأسرى والمختطفين، وتخفيف حدة الصراع في المناطق التي غابت عنها الدولة ومؤسساتها الرسمية وأثبتت انها ليس مجرد إطار اجتماعي تقليدي فلم تُبرم الكثير من الاتفاقيات من خلال الدولة أو الأطراف الرسمية، بل من خلال مشايخ قبائل اعتمدوا على الأعراف التقليدية مثل الصلح والضمانات القبلية لضمان التنفيذ والالتزام مما يعكس قوة الأعراف في المجتمعات القبلية ويجعلها أداة حيوية في تعزيز العدالة الانتقالية.

فأثناء النزاع في اليمن، لعبت الأعراف القبلية دورًا حاسمًا في تنفيذ اتفاقيات محلية غير رسمية، حيث اعتمدت على قوة المشايخ والضمانات الاجتماعية لفرض الالتزام دون حاجة إلى تدخل دولي أو رسمي

إليك اتفاق ستوكهولم ودور القبائل في الحديدة (2018)

في ديسمبر 2018، تم التوصل إلى اتفاق ستوكهولم برعاية الأمم المتحدة بين الحكومة اليمنية والحوثيين، يشمل وقف إطلاق النار في مدينة الحديدة، وإعادة نشر القوات، وفتح ممرات إنسانية ومع ذلك، لم يتم تنفيذ الاتفاق بشكل كامل بسبب انعدام الثقة بين الأطراف ، لكن القبائل والشخصيات المحلية في الحديدة والساحل الغربي لعبت دورًا وسيطًا في تهدئة النزاعات المحلية حيث اعتمد المشايخ على اليات عرفية لفرض هدن محلية قصيرة وفتح طرق فرعية للمساعدات الإنسانية، مما ساهم في تقليل التصعيد و ساهم ذلك في إطلاق سراح بعض الأسرى المحليين رغم عدم التنفيذ الكامل للاتفاق الرسمي.

صفقة تبادل الأسرى بين الحكومة والحوثيين (2023)

في أبريل 2023، تم تنفيذ صفقة تبادل أسرى برعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر كجزء من جهود وقف إطلاق النار ولم تكن الصفقة رسمية بالكامل، بل اعتمدت على وساطة مشايخ قبليين للتهدئة والتواصل وتقريب وجهات النظر

فتح الطرق في تعز عبر وساطة قبلية (2019-2023)

خلال الحرب، أغلقت طرق رئيسية في تعز وكثير من مناطق اليمن بسبب النزاعات، مما أثر على المساعدات الإنسانية قام بعض مشائخ تعز بالتوسط لفتح طرق فرعية عبر هدن محلية، مستخدمين اليات عرفية مماساهم في تسليم مساعدات لملايين النازحين وتخفيف المعاناة الإنسانية.

وبنفس الطريقة في محافظات اخرى، مثل مأرب والبيضاء، ساهمت الوساطات القبلية في فتح طرق رئيسية لنقل البضائع والمواد الإنسانية، في ظل عجز السلطات الرسمية عن القيام بذلك

التهدئة المجتمعية :

كماعملت الاعراف القبلية كأرضية مشتركة بين الأطراف لتخفيف الاحتقان الطائفي والسياسي، مما ساعد على حماية المجتمعات المحلية من الانزلاق إلى صراعات أوسع.

ويظهر مما سبق أن الأعراف القبلية لعبت دورًا حاسمًا في تنفيذ اتفاقيات محلية خلال النزاع، ولديها آلية واقعية أسهمت في سد فراغ الدولة، بقوتها الاجتماعية وقدّمت حلولا عملية ساعدت على تقليل آثار النزاع ولتعزيز هذا الدور يجب استيعاب هذه التجارب ضمن إطار العدالة الانتقالية لتكون مدخلا مهمًا نحو بناء سلام شامل ومستدام

الأمثال الشعبية اليمنية كمداخل لتعزيز مفاهيم العدالة الانتقالية

تُعَدّ الأمثال الشعبية في المجتمع اليمني مكوّنًا أصيلا من مكونات الثقافة المحلية، حيث تمثل خلاصة تراكمية للحكمة القبلية وتجربة الأجيال المتعاقبة في إدارة شؤون الحياة وحل النزاعات. فهي لا تُستخدم للتسلية أو التزيين اللغوي فحسب، بل تحمل دلالات ترتبط بمفاهيم الحق والعدل والإنصاف، وتُعبر عن آليات الضبط الاجتماعي التي اعتمدت عليها القبيلة لضمان التوازن ومنع الانفلات ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الأمثال القبلية بوصفها رافعة ثقافية وقيمية تعكس، في جوهرها، كثيرًا من المبادئ التي تقوم عليها العدالة الانتقالية المعاصرة.

إن توظيف هذه الأمثال في النقاشات المتعلقة بالعدالة الانتقالية في اليمن يمنح العملية بُعدًا اجتماعيًا عميقًا، ويعزز قبولها الشعبي من خلال ربطها بالموروث القيمي الذي يفهمه ويؤمن به المواطن اليمني. كما أن استدعاء هذا المخزون الثقافي يُسهِم في إعادة صياغة الخطاب العام بحيث يُظهر أن العدالة ليست مفهومًا وافدًا أو غريبًا على البيئة المحلية، بل هي متجذرة في العرف والعادة والذاكرة الجمعية. وفيما يلي بعض الأمثال التي تجسد هذه القيم، مع شرح معانيها وربطها بمفاهيم العدالة الانتقالية:

المثل الشعبي اليمني	المعنى المباشر	المفهوم المرتبط	توظيف المثل في العدالة الانتقالية
من قابص الناس يقبص ولا قبص لا يقول آح	من يعتدي على الناس يؤخذ الحق منه	المساءلة والمحاسبة	المساءلة والمحاسبة
من قال حقي غلب	من يطالب بحقه يناله وليس عليه ملامة او مخالفة	المطالبة بالحقوق	المطالبة بالحقوق
من شبر بيوت الناس ذرعوا بيته	من ينتهك ممتلكات الآخرين قد يأتي يوم تكون المعاملة مضاعفة	المساواة أمام القانون	المساواة أمام القانون
ما تموت العرب إلا متوافيه	الحقوق لا تسقط بالتقادم	استرداد الحقوق	استرداد الحقوق
أحر ما عندي أبرد ما عنده	ما يوجعني قد لا يهتم به الآخر ولا يحسوا به	الاعتراف بالضحايا	الاعتراف بالضحايا
ارقد أمن	لا راحة بلا أمن وعدل	الأمن والعدالة	الأمن والعدالة
اللي أمه في الدار قرصه حار	من له سند قوي لا يخاف	الحماية والضمان	الحماية والضمان
اللي يده في النار غير اللي يده في الماء	من يعاني يختلف عن المتفرج	مشاركة الضحايا	مشاركة الضحايا
ما كل بيضاء شحمة	المظاهر قد تخدع وليس كل ما يقال يصدق	التثبت والإنصاف	التثبت والإنصاف
الصابر ظافر والمستعجل عاثر	الصبر يجلب النصر	الصبر في العدالة	الصبر في العدالة
كل شاه معلقة برجلها	كل إنسان يتحمل نتيجة فعله	المساءلة الفردية	المساءلة الفردية
حقك عند الوافي أمانة	الأمين لا يضيع الحقوق	الثقة بالعدالة	الثقة بالعدالة
كل مطرود ملحوق	المظلوم سيجد من ينصره	نصرة المظلوم	نصرة المظلوم

يتضح من تحليل هذه الأمثال أن النظام العرفي اليمني قد بلور، عبر التاريخ، منظومة بديلة للعدالة مكّنت المجتمع من معالجة النزاعات، وحماية الحقوق، وتحقيق التوازن الاجتماعي في غياب أو ضعف مؤسسات الدولة. فالمثل الذي يرسخ مبدأ المساءلة الفردية (مثل "كل شاه معلقة برجلها") أو الذي يؤكد على حتمية استرداد الحقوق (مثل "ما تموت العرب إلا متوافيه")، كلها شواهد على أن الوعي الشعبي اليمني يختزن قيمًا أصيلة يمكن البناء عليها في مقاربة العدالة الانتقالية.

إن دمج هذا الإرث في مسارات العدالة الانتقالية يعزز من شرعية العملية ويزيد من فرص نجاحها وبذلك تصبح الأمثال القبلية أداة مزدوجة من جهة، تحافظ على الهوية الثقافية للمجتمع، ومن جهة أخرى، تدعم مبادئ العدالة والإنصاف والمساءلة وجبر الضرر التي تنشدها العدالة الانتقالية.

العلاقة بين الأعراف القبلية والعدالة الانتقالية

في السياق اليمني لا يمكن فهم العدالة الانتقالية أو تفعيلها بمعزل عن الأعراف القبلية المتجذرة في البنية الاجتماعية والثقافية فالأعراف القبلية، رغم طابعها غير الرسمي، تمثل نظامًا موازيًا ساهم عبر التاريخ في تسوية النزاعات، وتحقيق المصالحة، وتعويض الضحايا، بما يوازي في كثير من جوانبه مفاهيم العدالة الانتقالية المعاصرة.

فخلال سنوات النزاع، أصيبت أجهزة القضاء والعدالة الرسمية بالشلل أو التسييس خلفت الحرب دوائر ثأر وانتقام يصعب على القضاء الرسمي احتواؤها بسبب التعقيد الاجتماعي والعاطفي المرتبط بها مما جعل من المستحيل الاعتماد عليها وحدها لتسوية النزاعات فبرزت الأعراف القبلية كخيار واقعي ومتاح، استطاع أن يسد هذا الفراغ ويوفر آليات بديلة لحل الخلافات والتي مكنتها في كثير من المواقف من امتصاص التوتر وتسهيل التعايش لأنها تحظى بقبول واسع بين مختلف مكونات المجتمع اليمني مما يمنحها شرعية لا يملكها القضاء الرسمي في بعض المناطق.

وفي بلد متنوع الانتماءات السياسية والمذهبية والمناطقية مثل اليمن، تمثل الأعراف القبلية أرضية مشتركة يمكن لجميع الأطراف الرجوع إليها باعتبارها محايدة نسبيًا وغير مرتبطة بجهة سياسية محددة بخلاف الإجراءات القضائية الرسمية المعقدة والبطيئة، تمتاز الأعراف القبلية بالسرعة والمرونة في إصدار الأحكام ومعالجة النزاعات، وهو أمر جوهري في السياقات الانتقالية التي تحتاج إلى حلول عملية وسريعة تخفف الاحتقان وتبني الثقة وبالتالي، فإن أي مشروع للعدالة الانتقالية يتجاهل هذه الأعراف سيظل قاصرًا عن تلبية حاجات المجتمع اليمني.

الأعراف القبلية ودعم العدالة الانتقالية في الصراع اليمني

في سياق الصراع اليمني المعقد وتفاقم مع الحرب والنزاع والنزوح أصبحت العدالة الانتقالية ضرورة حتمية لمعالجة إرث هذه الحرب وبناء سلام مستدام ومع ذلك، يواجه تطبيقها عقبات متنوعة وفي هذا الفراغ، تبرز الأعراف القبلية كآلية ممكنة لدعم العدالة الانتقالية، حيث تقدم حلولًا عملية ومقبولة اجتماعيًا لتحقيق المصالحة

ومع تفكك وانقسام مؤسسات الدولة، خاصة أجهزة القضاء والأمن والذي اشرنا اليه سابقا خلق فراغًا قانونيًا يعيق تطبيق العدالة الانتقالية بشكل رسمي فأصبحت الأعراف القبلية ضامن مهم للاستقرار في أوقات الأزمات، حيث تحل النزاعات المحلية في غياب الدولة مما يجعل الأعراف مطلوبة لدعم العدالة الانتقالية، حيث تقدم آليات سريعة وفعالة للمصالحة خاصة في المناطق النائية حيث يعجز القانون الرسمي عن حلها بسبب بطء الإجراءات وغياب الثقة فتعتمد القبائل على «الصلح» لإنهاء الخلافات مما يجعل الأعراف مطلوبة لدعم العدالة الانتقالية في معالجة الجراح الاجتماعية

وتُعد الأعراف القبلية أرضية مشتركة بين الأطياف اليمنية حيث تعبر عن قيم مشتركة وتساهم الأعراف في بناء الثقة بين القبائل، مما يجعلها مطلوبة لدعم العدالة الانتقالية كأداة لتوحيد الجهود الوطنية وتحظى الأعراف بثقة المجتمعات القبلية، حيث تحل النزاعات بسرعة وتكلفة منخفضة حيث تتمتع بالمرونة والقبول المجتمعي ويجعلها مطلوبة لتكملة الآليات الرسمية البطيئة كما تساهم في منع تفكك المجتمع، واعادة بناء الثقة بين القبائل والحفاظ على النسيج الاجتماعي المتأثر من الصراعات مستمدة من الشريعة والقيم الاسلامية تجعلها مقبولة دينيًا، مما يساهم في ترغيب المجتمع بالمصالحة

وعليه فان الأعراف القبلية تُعد مطلوبة لدعم العدالة الانتقالية في اليمن بسبب قدرتها على سد الفجوات الناتجة عن تفكك الدولة و حل الثارات وعلى المشايخ والسلطات التعاون لتعزيز هذا الدور، مع دعم دولي، لتحقيق سلام حقيقي.

نحو تكامل المفاهيم - ربط تحليلي

رغم الاختلاف الظاهري بين العدالة الانتقالية كمفهوم قانوني دولي، والأعراف القبلية كممارسة اجتماعية تقليدية، إلا أن التحليل العميق يكشف عن تقاطعات جوهرية بينهما:

مفهوم العدالة الانتقالية	الأعراف القبلية المقابلة	الوصف في الإطار العرفي	القواسم المشتركة	نقاط التطوير والتكامل
المصالحة	الصلح، الجاهات، العفو المجالس العرفية - الضمانات القبلية – الوجه - البراءة	عملية وساطة يقودها مشايخ لإنهاء العداوات وإعادة العلاقات.	تحقيق السلام وإنهاء النزاع	العدالة الانتقالية تسعى لمصالحة شاملة على مستوى وطني، بينما الأعراف تركز على المصالحة المحلية.
جبر الضرر	الدية، المغرم، الجبر المغرم – الترضية رد الاعتبار، التحكيم، النكف	تعويض مالي/عيني لأهل الضحية في قضايا القتل أو الإصابة.	تقديم تعويضات للضحايا	العدالة الانتقالية تقدم أشكالاً متنوعة من الجبر، بينما الأعراف تقتصر غالباً على التعويض المادي.
الحقيقة والاعتراف	التحكيم القبلي، اليمين- التحكيم – شهادات الوجهاء- اعتراف الجاني طلب الصلح	الكشف عن ملابسات النزاع والاستماع للأطراف والشهود لإصدار "الحكم العرفي".	السعي للكشف عن ملابسات ما حدث	العدالة الانتقالية تستخدم لجان حقيقة رسمية، بينما الأعراف تعتمد على الشهود والتقاليد الشفوية.
المساءلة	الغرامات العرفية الإلزام بالاعتذار	الأعراف تركز على إنهاء النزاع وجبر الضرر بدلاً من المساءلة الجنائية.	كلا النظامين يسعيان لضمان الالتزام بالاتفاقيات.	العدالة الانتقالية تركز على محاكمة الجناة، بينما الأعراف قد تستبدل ذلك بالصلح والمسامحة
عدم التكرار	الضمانات القبلية - التحريم القبلي – الكفالة المجتمعية النفي المؤقت التخارج، القَسم، الصلح المجتمعي	اتفاقيات وقواعد تضبط السلوكيات لمنع تكرار النزاعات.	وضع آليات لمنع تجدد النزاع.	العدالة الانتقالية تشمل إصلاحات مؤسسية عميقة، بينما الأعراف تركز على منع تكرار النزاعات الفردية أو القبلية.

هذه التقاطعات لا تعني التطابق، بل تؤشر إلى إمكانية بناء عدالة مشتركة (هجينة) تجمع بين الفاعلية المجتمعية للعُرف وبين الشرعية القانونية الدولية

ويمكن تلخيص دور الأعراف القبلية في تعزيز مفاهيم العدالة الانتقالية من خلال :

- الأعراف تُسهم في بناء المصالحة المستدامة من خلال إشراك الأطراف والوجهاء، وتفعيل أدوات رمزية ذات قبول اجتماعي واسع
- تلعب المجالس القبلية دورًا حاسمًا في جمع المعلومات، سماع الشهادات، وإجبار الجاني على الاعتراف كإجراء لكشف الحقيقة
- فرض العقوبات الرمزية أو المادية (كالإبعاد، أو الغرامة العرفية) والتي يقبلها المجتمع وتردع الجاني لتعزيز مفهوم المساءلة
- التعويض المالي كالدية أو المعنوي (طلب العفو، اليمين، المقبال) وهو ما يعزز العدالة الشعورية لدى الضحايا ويسهم في جبر الضرر
- فرض الضمانات الجماعية، مثل التوثيق العرفي، التعهد، النفي المؤقت للجاني، والالتزامات المجتمعية الصارمة لضمان عدم التكرار

التحديات التي تواجه دمج الأعراف القبلية في مسار العدالة الانتقالية

رغم الأدوار الإيجابية التي يمكن أن تؤديها الأعراف القبلية، وما تحمله من إمكانات لدعم العدالة الانتقالية في اليمن إلا أن عملية دمجها في مسار العدالة الانتقالية لا تخلو من إشكاليات وتحديات بنيوية وثقافية وقانونية تعيق هذا الدور تتطلب استجابات مدروسة من مختلف الفاعلين أبرز هذه التحديات

الافتقار إلى توثيق الأعراف وتحديثها

معظم القواعد العرفية غير مدونة، مما يخلق تفاوتًا في التفسير والتطبيق ويجعل التوثيق القانوني صعبًا ويؤدي غياب التدوين إلى تضارب في تطبيقها بين المناطق، مما يحتم دورًا للأكاديميين والمثقفين في البحث والتوثيق إضافة إلى الشباب في التوثيق الرقمي

تصادم بعض بنود الأعراف مع حقوق الإنسان

بعض الأعراف التقليدية - مثل التمييز ضد الأقليات أو التوسط في جرائم جسيمة - تتعارض مع مبادئ العدالة الدولية وحقوق الإنسان ما يتطلب تدخلًا من القيادات الدينية والقانونية لتعديل هذه الممارسات.

الطابع الذكوري للأعراف

تُقصي الأعراف القبلية غالبًا النساء، والأقليات، والشباب من عمليات صنع القرار والتحكيم والصلح ، مما يضعف دور هذه الفئات مما يتطلب من منظمات المجتمع المدني تمكين هذه الفئات في الحوارات المجتمعية واعطاءها دور فاعل ومحوري

تسييس الأعراف من قبل الأحزاب

تعرضت الأعراف القبلية في السنوات الأخيرة للاستغلال السياسي من قبل أطراف الصراع، مما أضعف حيادها ومصداقيته فبعض القوى السياسية تستخدم العرف لتحقيق مكاسب آنية، مما يهدد الحياد ويقوض المصالحة، ويستدعي توصيات واضحة للأحزاب السياسية بعدم استغلال الأعراف.

ضعف الربط المؤسسي مع الدولة

تفتقر المؤسسات الرسمية لآليات تنسيق واضحة مع مشايخ القبائل، مما يؤدي إلى فجوات في تنفيذ الصلح، ومخاطر تكرار النزاع ما يستدعي توصيات للسلطة القضائية والأمنية بتقنين العلاقة وتنظيمها

تهميش صوت الضحايا

في بعض الممارسات القبلية، لا يُراعى رأي الضحية بشكل كافٍ، مما يستدعي إشراكهم بشكل مباشر من خلال توصيات خاصة بهم.

غياب رؤية وطنية موحدة للأعراف في إطار العدالة الانتقالية

وهو ما يفرض ضرورة تدخل لجنة المصالحة الوطنية والمبعوث الأممي لدعم هذا التكامل ضمن أطر سياسية واضحة.

ضعف الوعي المجتمعي بمفاهيم العدالة الانتقالية

ما يعزز الحاجة إلى حملات توعوية يقودها الشباب، ويدعمها الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ويعكس هذا التحليل الحاجة إلى استراتيجية متكاملة تراعي الخصوصية اليمنية وتُشرك كل الأطراف المجتمعية بما يضمن تحويل الأعراف من أدوات محلية إلى دعائم وطنية للعدالة.

نماذج عرفية ناجحة على تطبيق مفاهيم العدالة الانتقالية من خلال الاعراف القبلية

يُشكل عرض النماذج المحلية الناجحة أداةً تحليلية مهمة لفهم كيفية تفعيل الأعراف القبلية في معالجة النزاعات المعاصرة، كما أنها تبرز الجوانب العملية التي يمكن البناء عليها مستقبلاً كنموذج وقدرة الأعراف على دعم العدالة الانتقالية وفي هذا القسم، تستعرض الورقة بعض التجارب الواقعية التي أسهمت في تحقيق العدالة المجتمعية من خلال أدوات عرفية تقليدية تم تطويرها لتواكب متطلبات المرحلة

نـزاع أرضي في مـأرب

نزاع بين قبيلتين على أرض زراعية بسبب نزاعات ملكية قديمة أدى إلى مواجهات مسلحة أدت الى إصابات بين الطرفين ، قام مجموعة من المشايخ بالتوسط من خلال جلسات استمرت 4 أيام، استخدموا فيها التعويض المالي للأضرار الناتجة عن المواجهات لتهدئة الطرفين وضمانات (وجيه) لضمان عدم العودة والتكرار حيث تم التوزيع العادل للأرض مما أدى الى تقليل العنف بنسبة 30% في المنطقة، وإعادة فتح طريق عام وحيوي

قضية ثأر في شبوة

نزاع أسرى مفاجئ أدى الى مقتل شاب افضى الى توترات بين العائلتين قامت وجاهات قبلية بقيادة مفاوضات استمرت أسبوعًا، انتهت بدفع دية وإقامة مراسم صلح علنية بحضور المتضررين مما أدى الى إنهاء العداوة وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتعهدات بعدم التكرار.

وساطة نسائية في تعز

حيث بدا نزاع على الموارد المائية بين قريتين أثر على النازحين والنساء قامت مجموعة نسائية بدعم من مشايخ، بوساطة أسفرت عن اتفاقية إدارة مشتركة للموارد وإنشاء لجنة نسائية لإدارة الموارد، تحسين الوصول للضحايا، وتعزيز دور النساء في الصلح.

البدائل السياساتية الممكنة

في ظل التحديات المتعددة التي تعيق تفعيل العدالة الانتقالية في اليمن، يصبح من الضروري التفكير في بدائل سياساتية قابلة للتطبيق وفق الخصوصية القبلية والاجتماعية للمجتمع اليمني، دون الإخلال بمبادئ العدالة والإنصاف.
تهدف هذه البدائل إلى تقديم مسارات عملية مرنة يمكن لصنّاع القرار تبنيها لتحقيق قدر من التكامل بين الآليات العرفية المحلية والمنظومة الحقوقية الرسمية، بما يعزز فرص جبر الضرر والمصالحة المجتمعية، ويسهم في إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، ويضع أسسًا مستدامة لمنع تكرار الانتهاكات وعليه، يمكن اقتراح حزمة من البدائل التي تدمج الأعراف القبلية في الرؤية الوطنية للعدالة :

مأسسة الأعراف القبلية الإيجابية ضمن إطار تشريعي

عبر إصدار قانون أو لائحة تنظيمية تُحدد الأعراف المقبولة قانونيًا، وتُدرجها ضمن منظومة تسوية النزاعات في المناطق التي تفتقر للمؤسسات الرسمية ،بحيث يُنظّم استخدام الأعراف القبلية ضمن برامج العدالة الانتقالية ويعترف ببعض الأحكام العرفية كمُخرجات قانونية قابلة للتنفيذ بشروط واضحة ومن خلال إنشاء لجان تنسيق محلية بين القضاء الرسمي ومشايخ القبائل هذا البديل سيحترم السياق المحلي ويعزز فاعلية المؤسسات لكنه يحتاج إلى إرادة سياسية وإصلاحات قانونية

إنشاء وحدات محلية للعدالة المجتمعية

يتم العمل بالشراكة بين شيوخ القبائل ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي الجهات القضائية، وتُعنى بتفعيل آليات العرف وحل النزاعات من خلال دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في المناطق القبلية لتكون حلقة وصل بين الدولة والمجتمع وإشراك القيادات القبلية في لجان جبر الضرر والصلح الأهلي تحت إشراف حقوقي وتمويل مبادرات مجتمعية لتوثيق الأعراف القبلية وتطويرها وهذا البديل يعطي مرونة في التطبيق مع قابلية التكيّف وهو بحاجة إلى تدريب مستمرحتى يتم استيعاب هذا البديل ويبادر المجتمع المحلي في الانخراط في هذه المؤسسات الوسيطة

تدريب وتأهيل الوسطاء والقيادات القبلية

من خلال برامج نوعية تُعرّف بمبادئ العدالة الانتقالية، وآليات المساءلة، وحقوق الضحايا، لرفع كفاءة الفاعلين العرفيين في التعامل مع الملفات المعقدة وذلك بتشكيل هيئة وطنية مستقلة تضم شخصيات قضائية، مشايخ قبائل، خبراء اجتماعيين، ممثلي ضحايا تُكلف بتقييم النزاعات العرفية، وتقديم توصيات مُلزمة في قضايا المصالحة وتعمل كجسر تشريعي وتنفيذي بين مسارات العدالة الرسمية والبديلة لغرض توحيد الجهود وبناء ثقة مؤسسية ولكنها قد تُواجه برفض سياسي أو قبلي إذا لم تُبْنَ على تشاور واسع.

تطوير دليل وطني مرجعي للأعراف القبلية المتوافقة مع العدالة الانتقالية

يشتمل على نماذج حالات، ومسارات عرفية ناجحة، وآليات يمكن البناء عليها قانونيًا ومجتمعيًا، ويكون مرجعًا لمؤسسات الدولة والمنظمات الحقوقية من خلال تشكيل لجنة وطنية من خبراء القانون والعرف والعدالة الانتقالية تقوم بجمع وتوثيق الأعراف القبلية الإيجابية من مختلف المناطق و مراجعتها في ضوء مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية و اعتماد الدليل رسميًا ونشره على نطاق واسع ، هذا البديل سيوحد الرؤية حول الأعراف المقبولة والمرفوضة ويعمل على تقنين الأعراف بما يسهل إدماجها في المؤسسات الرسمية وخلق مرجعية وطنية لتسوية النزاعات المجتمعية ، لكنه سيواجه بعض التحديات مثل تنوع الأعراف القبلية واختلافها بين المناطق واحتمال اعتراض بعض الزعامات القبلية على التوحيد وايضا الحاجة إلى تنسيق عالي بين الجهات الرسمية وغير الرسمية.

تعزيز التنسيق بين المؤسسات الرسمية والمكونات القبلية

من خلال إنشاء آليات تواصل دائمة، كالمجالس التنسيقية أو اللجان المشتركة، تضمن الاعتراف المتبادل وتكامل الأدوار، خصوصًا في المناطق ذات الهشاشة القانونية وذلك بتوقيع بروتوكولات تعاون بين وزارة العدل وشئون القبائل او أي مكونات قبلية وإنشاء وحدات ارتباط قبلي في المحافظات وعقد لقاءات دورية مشتركة لبحث القضايا والنزاعات هذا البديل سيسد الفجوة بين الدولة والمجتمع ويفعل الشراكة في تحقيق العدالة وحل النزاعات مما يؤدي الى تنفيذ أحكام الصلح العرفي ضمن الإطار القانوني وقد يواجه بعض المعوقات مثل انعدام الثقة بين بعض القيادات القبلية والحكومة وندرة الكوادر المؤهلة لدى بعض المؤسسات مع التدخلات السياسية التي قد تضعف التنسيق.

دمج مفاهيم العدالة الانتقالية في المناهج التربوية وبرامج التوعية

بهدف غرس قيم المصالحة، والاعتراف بالضحايا، والنبذ السلمي للعنف، مع تضمين نماذج محلية ناجحة من الحلول العرفية وذلك بعمل مراجعة المناهج المدرسية بالتعاون مع التربويين والمختصين لإعداد محتوى مبسط عن مفاهيم العدالة والإنصاف والمصالحة وتنظيم حملات توعية مجتمعية وورش عمل هذا البديل سيقوم بترسيخ قيم التسامح والإنصاف لدى الأجيال القادمة والعمل على بناء وعي جمعي داعم للعدالة الانتقالية و الحد من ثقافة الثأر والانتقام وقد يواجه هذا البديل بعض المعوقات مثل مقاومة التغيير في البيئة التعليمية و صعوبة توحيد المناهج في ظل الانقسام السياسي وايضا ضعف الدعم المالي والفني لبرامج التوعية.

إنشاء صندوق وطني لجبر الضرر المجتمعي

يُموَّل بشراكة بين الدولة والمنظمات الدولية والمبادرات المجتمعية، ويُخصص لتعويض الضحايا، وتنفيذ مبادرات الصلح، ورعاية جهود العدالة العرفية وذلك بإصدار قرار بإنشاء الصندوق من السلطة التشريعية أو التنفيذية وتحديد مصادر التمويل (محلية، دولية، مجتمعية) ووضع آليات شفافة للصرف بناءً على التوثيق والمعايير ، هذا البديل سيعمل على إرساء مبدأ جبر الضرر للضحايا وتقليل احتمالات الانتقام كما سيسهم في دعم المصالحة المجتمعية الفعلية وقد يواجه هذا البديل بعض التحديات كالفساد المالي والإداري وضغط عدد كبير من المتضررين وغياب الأولويات وضعف الثقة المجتمعية بآليات التعويض الرسمية.

تبني سياسة إعلامية داعمة للعدالة العرفية المنضبطة

عبر توثيق التجارب الإيجابية، ومواجهة الصور النمطية السلبية حول العرف، وإبراز دوره في تخفيف معاناة المجتمعات المحلية وذلك تدريب الإعلاميين على مفاهيم العدالة الانتقالية من خلال إنتاج محتوى إعلامي (برامج - وثائقيات - حملات) والعمل على إنشاء منصات رقمية تنشر نماذج صلح عرفي ناجح ، وهذا البديل ربما يساهم في تغيير الصورة النمطية السلبية عن الأعراف ويعزز المشاركة المجتمعية في صناعة العدالة ويساهم في الضغط الإيجابي على صناع القرار لاعتماد الحلول المجتمعية ويمكن ان هذا البديل يواجه بعض الصعوبات مثل التسييس الإعلامي لبعض القضايا وضعف التمويل والدعم اللوجستي للإعلام المجتمعي والحاجة الى الكفاءات المتخصصة بالإعلام التوعوي الحقوقي.

اشراك الفئات المهمشة في صناعة البدائل

كالشباب والنساء وضحايا النزاعات، وذلك من خلال منصات حوارية واستشارية تضمن شمولية الحلول وتعزز قبولها مجتمعيًا والعمل على استهداف النساء والشباب والضحايا في جلسات الاستماع والحوار وتمثيلهم في اللجان الاستشارية والوساطة و دعم مبادرات يقودها هؤلاء لتعزيز الإنصاف المجتمعي وقد يساهم هذا البديل في تحقيق عدالة شاملة تراعي الجميع والاستفادة من تجارب الضحايا المباشرين والعمل على كسر الهيمنة التقليدية وتعزيز التوازن المجتمعي وربما يواجه هذا البديل بعض التحديات مثل غيره من البدايل كمقاومة بعض الزعامات القبلية التقليدية لإشراك هذه الفئات و صعوبة التمثيل العادل في ظل الانقسامات المجتمعية مع محدودية وصول هذه الفئات إلى منصات صناعة القرار.

التوصيات السياساتية

في ضوء ما توصلت إليه الورقة من نتائج تحليلية ومقارنات مفاهيمية بين منظومة الأعراف القبلية والعدالة الانتقالية، ومن خلال استقراء الواقع اليمني الراهن والتحديات الماثلة، تبرز الحاجة إلى جملة من التوصيات الموجهة إلى الفاعلين الرسميين والمجتمعيين.
تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز فرص التكامل بين الآليات العرفية والمرجعيات الحقوقية، واستثمار ما تختزنه الأعراف القبلية من إمكانات في سبيل تحقيق المصالحة وجبر الضرر واستعادة التماسك المجتمعي كما تسعى إلى توجيه جهود الأطراف المعنية نحو خطوات عملية قابلة للتطبيق، تراعي الخصوصية المحلية وتدفع بمسار العدالة الانتقالية إلى الأمام، دون أن تُغفل معايير الإنصاف والكرامة والحقوق تقدم هذه التوصيات خارطة طريق للجهات المعنية لتعزيز التكامل بين الأعراف والعدالة الرسمية

مشايخ القبائل والشخصيات القبلية

يقود المشايخ المصالحة المحلية، وهم محور التكامل بين الأعراف والعدالة وتمثل المرجعيات القبلية ركيزة أساسية في إدارة النزاعات، وبناء السلم المجتمعي، وهي حاضنة طبيعية لمنظومة الأعراف، مما يجعل إشراكها أمرًا بالغ الأهمية لضمان شرعية البدائل العرفية ومواءمتها مع المبادئ الحقوقية وعليه توصي الورقة بالآتي :

- صياغة ميثاق شرف عرفي موحد يتضمن مبادئ العدالة والإنصاف
- توثيق جلسات الصلح والممارسات العرفية، وإنشاء «سجل عرفي وطني» يسهل العودة إليه
- إشراك النساء والشباب في الوساطة والتحكيم.
- التعاون مع القضاء لضمان التوافق القانوني.
- المشاركة في ورش عمل لفهم العدالة الانتقالية.
- مراجعة الأعراف القديمة وتنقيحها بما يتوافق مع حقوق الإنسان والعدالة.
- دعم المساعي المؤسسية لإدماج الأعراف ضمن مسارات العدالة الوطنية.
- تدريب الوسطاء والوجهاء القبليين على مبادئ العدالة الانتقالية وقيم حقوق الإنسان.
- إنشاء مجالس مشتركة تضم خبراء حقوقيين وزعماء قبليين لتقريب المفاهيم وتجاوز الفجوات.

الضحايا والناجون من النزاع

يُعد الضحايا المحور المركزي في أي عملية عدالة انتقالية، لذا فإن إشراكهم وتمكينهم من التعبير والمشاركة في آليات جبر الضرر، يضمن مصداقية المسار ويمنحه بعدًا إنسانيًا وأخلاقيًا ويجب تمكينهم للمطالبة بحقوقهم من خلال:

- ضمان تمثيل الضحايا في جلسات الصلح العرفي والاعتراف بمعاناتهم.
- حصولهم على تعويضات عادلة وفق الأعراف والمواثيق الحقوقية.
- تنظيم حملات توعية حول حقوقهم في العدالة.
- التعاون مع منظمات المجتمع المدني لتوثيق الانتهاكات.
- إنشاء شبكات دعم محلية للنساء والنازحين.
- إنشاء سجل وطني للضحايا يشمل بياناتهم ومطالبهم وحقوقهم.
- توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين من النزاعات.
- إشراك الضحايا في بناء السياسات الوطنية الخاصة بالمصالحة وجبر الضرر.

أجهزة القضاء والأمن

تلعب المؤسسات الأمنية والقضائية دورًا جوهريًا في حفظ النظام العام وإنفاذ القانون، ومن شأن مواءمة جهودها مع الأعراف القبلية المنضبطة أن يخفف من حدة النزاعات، ويعزز سبل الوصول إلى العدالة خصوصًا في المناطق ذات النفوذ القبلي فالمؤسستان تشكلان العمود الفقري للعدالة الرسمية، ويتعين عليهما دعم الأعراف من خلال :

- تطوير آليات تنسيق واضحة بين أجهزة الأمن والمجالس القبلية لضمان إنفاذ أحكام الصلح العرفي.
- تدريب منتسبي الأمن والقضاء على فهم الأعراف القبلية واستخدامها كمرجعية داعمة في فض النزاعات.
- إصدار تعليمات قضائية تراعي الأعراف الإيجابية في الأحكام المتعلقة بالنزاعات المجتمعية.
- مراقبة استخدام الأعراف في النزاعات الجنائية لضمان عدم التعدي على الحقوق الفردية.
- إشراك ممثلين من المؤسسة الأمنية في برامج المصالحة المحلية التي تقودها الوساطات القبلية.
- تدريب القضاة على فهم الأعراف القبلية.
- التنسيق مع المشايخ لمراجعة القرارات العرفية.
- توفير حماية أمنية لجلسات الصلح في المناطق غير المستقرة.

الجهات الرسمية والحكومية

تضطلع الجهات الرسمية بدور محوري في سنّ القوانين، وإقرار السياسات، وتفعيل الشراكات المؤسسية، وهي المعني الأول بتبني النهج التكاملي الذي يجمع بين العدالة الرسمية والأعراف المجتمعية في ظل المرحلة الانتقالية.

- الاعتراف الرسمي بدور المجالس القبلية كمكوّن داعم لمسار العدالة الانتقالية.
- تضمين مبادئ العدالة العرفية الإيجابية في مسودات التشريعات الخاصة بالعدالة الانتقالية.
- إشراك ممثلي القبائل في اللجان الوطنية للمصالحة وجبر الضرر.
- إصدار تعميمات تنظم العلاقة بين القضاء الرسمي والعرفي ضمن الحدود القانونية.
- إنشاء وحدة مختصة ضمن وزارة العدل أو حقوق الإنسان لمتابعة قضايا العدالة العرفية وضمان مواءمتها مع المعايير الحقوقية.

البرلمان ومؤسسات التشريع

بما أن التشريع هو الأداة الأسمى لتنظيم العلاقات وضبط الممارسات، فإن دور البرلمان ومؤسسات التشريع محوري في تحويل المبادرات المجتمعية إلى سياسات قانونية مستدامة، وضمان التوازن بين الأعراف والمبادئ الحقوقية.

- مراجعة مشاريع القوانين ذات الصلة بالعدالة الانتقالية، وتضمين ما يتوافق من الأعراف القبلية ضمن نصوصها.
- سن قوانين داعمة لتوثيق العرف القبلي وضمان حمايته من التسييس أو التلاعب.
- تعزيز التنسيق بين اللجان التشريعية والهيئات المعنية بالمصالحة والإنصاف المجتمعي.
- إلزام الجهات الحكومية بإشراك المكونات القبلية والمجتمعية في مراحل إعداد وصياغة السياسات الانتقالية.
- تضمين قضايا جبر الضرر والتعويض للضحايا في خطط البرلمان الرقابية والتشريعية.

لجنة المصالحة الوطنية

تُعد لجنة المصالحة الوطنية إحدى أبرز المبادرات الوطنية الرامية إلى تجاوز آثار النزاعات، وتحقيق العدالة وتعزيز التماسك المجتمعي. وانطلاقًا من دورها الجامع، فإن تعزيز التكامل بينها وبين المرجعيات القبلية، يسهم في توسيع نطاق المشاركة وتعزيز فعالية جهود العدالة الانتقالية ويمكن ذلك من خلال:

- توثيق المصالحات القبلية كجزء من الجهود الوطنية.
- تطوير برامج مشتركة تجمع الأعراف والآليات الرسمية.
- إنشاء قاعدة بيانات لتسجيل المصالحات القبلية.
- تقديم تقارير دورية للمبعوث الأممي حول تقدم التكامل بين الأعراف ومفاهيم المصالحة
- عقد لقاءات وورش مع القيادات القبلية والمجالس العرفية لتبادل الخبرات وتنسيق جهود المصالحة.
- تضمين ممثلين عن المكونات القبلية في فرق العمل التابعة للجنة وخاصة في المحافظات ذات الثقل القبلي.
- تطوير دليل تشاركي يستوعب الآليات العرفية المنضبطة ضمن مراحل تحقيق العدالة الانتقالية.
- تبني برامج توعية وطنية تسلط الضوء على التكامل بين الأعراف ومبادئ العدالة الانتقالية.
- تشجيع المبادرات المحلية التي تستخدم الوساطة العرفية المنضبطة كجزء من عملية المصالحة الوطنية.

لمكتب المبعوث الأممي

يؤدي مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة دورًا محوريًا في دعم جهود السلام والاستقرار في اليمن. ومن خلال مقاربته الشاملة للحوار والتفاوض، يمكن لهذا المكتب أن يسهم في تعزيز إدماج الأعراف القبلية المنضبطة ضمن آليات العدالة الانتقالية وبما يضمن شمولية الحلول واستدامتها بالتوصيات التالية:

- إدراج محور «الأعراف القبلية ودورها في العدالة الانتقالية» ضمن أجندات الحوارات السياسية.
- دعم مبادرات محلية تركز على التكامل بين المنظومة القبلية وآليات العدالة،
- الاستفادة من الشراكات مع وجهاء القبائل والمجالس العرفية كمصادر للمصالحة المحلية وبناء الثقة
- تشجيع إصدار تقارير أممية تسلط الضوء على الممارسات العرفية الإيجابية في اليمن كمكون من مكونات العدالة.
- العمل مع الشركاء الدوليين على توفير الدعم الفني والتقني لتوثيق الممارسات القبلية التي تعزز السلم الأهلي والعدالة المجتمعية.
- تنظيم حوارات متعددة الأطراف تشمل المشايخ والقضاء.
- توفير تمويل لبرامج تدريب وانشطة مجتمعية تعزز هذا النهج.
- مراقبة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتكامل بين الأعراف القبلية والمصالحة والعدالة الانتقالية.

للأحزاب السياسية

تُعد الأحزاب السياسية من أبرز المؤثرين في اتجاهات الرأي العام، وصناعة القرار، ولذلك فإن توجيه السلوك الحزبي نحو احترام الأعراف الداعمة للعدالة يعزز من فرص التماسك الوطني ويحد من التسييس السلبي للمصالحة وتوصي الورقة الأحزاب :

- التزام الأحزاب بعدم استغلال الأعراف القبلية لأغراض سياسية أو انتخابية.
- دعم المبادرات التي تعزز المصالحة الوطنية عبر الوساطة العرفية.
- نشر خطاب سياسي يحترم التنوع القبلي ويعترف بدور المجتمعات المحلية في إنفاذ العدالة.
- دعم إطار قانوني يدمج الأعراف القبلية في العدالة الانتقالية.
- المساهمة في تحسين وتجويد المؤسسات الامنية والقضائية
- الضغط لإلغاء قوانين الحصانة والافلات من العقاب
- تشجيع الحوار بين الأطراف السياسية والقبلية.
- تخصيص موارد لتطوير قدرات المشايخ والشخصيات المجتمعية
- دعم المبادرات المحلية والدولية في المصالحة الوطنية.

لمنظمات المجتمع المدني

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا تكميليًا في توثيق الممارسات، ورصد الانتهاكات، وبناء قدرات الفاعلين ما يضعها في موقع محوري لدعم مسارات العدالة الانتقالية المتكيفة مع الواقع المجتمعي من خلال :

- تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية موجهة للفاعلين القبليين حول مبادئ العدالة الانتقالية.
- توثيق الممارسات العرفية الإيجابية ونشرها كنماذج وقصص النجاح قابلة للتكرار.
- دعم المبادرات المحلية التي تهدف إلى جبر الضرر للضحايا في المجتمعات الريفية.
- مراقبة مدى التزام الأعراف القبلية بالمعايير الحقوقية والعمل على تطويرها.
- الوساطة بين المجتمعات المحلية ومؤسسات المصالحة والعدالة
- دعم النساء والشباب في المشاركة في الفعاليات المجتمعية
- تقديم تقارير للمجتمع الدولي تدعم عملية التكامل بين الأعراف والعدالة الانتقالية

للشباب

يمثّل الشباب في اليمن الشريحة الأكبر من السكان، ويملكون طاقات هائلة يمكن توظيفها في بناء السلم ودعم العدالة، بما في ذلك المساهمة في تجديد الأعراف القبلية وتوجيهها نحو قيم الإنصاف والمواطنة ومن خلال تمكينهم وإشراكهم، يمكن ضمان استدامة أي

- مسار عدالة انتقالية حقيقية وعليه توصي الورقة :
- الانخراط الواعي في مبادرات المصالحة المجتمعية والنشاط المجتمعي، مع احترام الخصوصيات الثقافية والقيم العرفية الإيجابية.
- تأسيس مبادرات شبابية توعوية تهدف إلى تعريف المجتمع بمفاهيم العدالة الانتقالية وأدواتها، وربطها بالقيم القبلية النبيلة.
- المساهمة في توثيق الممارسات الإيجابية للأعراف القبلية، من خلال وسائل التواصل والإعلام البديل.
- الضغط باتجاه تجديد الخطاب العرفي بما يتماشى مع روح العدالة وحقوق الإنسان.
- المشاركة في الحوارات المجتمعية، وتمثيل صوت الشباب في مجالس الصلح والمبادرات القبلية ذات البعد الحقوقي
- تطوير قيادات شبابية تدعم التكامل بين الأعراف ومفاهيم العدالة والمصالحة والمشاركة في منتديات حوار وطنية.
- التعاون مع الأكاديميين لتوثيق قصص النجاح ونشرها بأساليب متعددة تتناسب مع الواقع المجتمعي

الأكاديميون والمثقفون

يشكل الأكاديميون والمثقفون في اليمن المرجع الفكري والنقدي الأهم في فهم وتحليل الظواهر الاجتماعية، بما في ذلك الأعراف القبلية وموقعها في مسارات العدالة ومن خلال دورهم في البحث والنشر والتثقيف، يمكن إرساء أساس علمي وحقوقي لمفاهيم العدالة الانتقالية في السياق المحلي وعليه توصي الورقة :

- إعداد دراسات بحثية معمقة حول الأعراف القبلية ومقارنتها بمفاهيم العدالة الانتقالية الدولية والإسلامية.
- توثيق التجارب المحلية وقصص النجاح في فض النزاعات عبر الأسلاف والأعراف وتقييم أثرها المجتمعي.
- المساهمة في صياغة أدلة معرفية ومقررات جامعية تتناول العدالة الانتقالية من منظور يمني.
- تنظيم ندوات وورش عمل مشتركة بين الجامعات والمجتمع القبلي لتقريب وجهات النظر وتشر المعرفة
- تبنّي خطاب علمي يوازن بين احترام العرف ونقد ممارساته السلبية، في ضوء حقوق الإنسان والشريعة
- تقديم توصيات سياساتية للمؤسسات التي تهتم بالمجتمع القبلي
- تدريب الشباب على البحث وكتابة المقالات العلمية ونشرها

القيادات الدينية والدعوي

تـؤدي القيـادات الدينيـة والدعويـة دورًا محوريًـا فـي تشـكيل القيـم الاجتماعيـة والأخلاقيـة، كمـا تشـكل مرجعيـة مهمـة للنـاس فـي التمييـز بيـن العـدل والظلـم، والتسـامح والانتقـام. لـذا فـإن إشـراكهم فـي مسـار العدالـة الانتقاليـة يعـزز مـن فـرص تقبـل المجتمـع لهـا ويضفـي عليهـا بُعـدًا شـرعيًا وأخلاقيًـا وعليـه توصـي الورقـة :

- نشر خطب ومحاضرات تركز على مفاهيم العدل، والعفو، وجبر الضرر، والتحذير من الثأر والانتقام.
- توظيف المنابر الدينية في دعم المصالحة المجتمعية والترويج لقيم التسامح.
- المساهمة في تفكيك التفسيرات المغلوطة للأعراف التي تتعارض مع الشريعة ومبادئ العدالة.
- إصدار بيانات دينية رسمية تدعو إلى عدم استغلال الأعراف لتحقيق مصالح سياسية أو انتقامية.
- تقديم الاستشارات الشرعية للمجالس القبلية والجهات الرسمية في قضايا المصالحة وجبر الضرر.
- الانخراط في الوساطة وحل النزاعات والتعاون مع المشايخ لتعزيز الصلح وقيم العدالة

المؤسسات التعليمية والإعلامية

إن نشـر ثقافـة العدالـة الانتقاليـة لا يمكـن أن يتـم بمعـزل عـن المنابـر التربويـة والإعلاميـة، التـي تؤثـر بشـكل مباشـر فـي تشـكيل الوعـي الجمعـي، وتوجيـه السـلوك المجتمعـي نحـو المصالحـة والإنصـاف وعليـه توصـي الورقـة :

- دمج مفاهيم العدالة الانتقالية والعدالة العرفية في المناهج التربوية.
- إنتاج محتوى إعلامي يبرز قصص النجاح في حل النزاعات بالأدوات العرفية.
- تدريب الإعلاميين على التغطية المهنية لقضايا العدالة الانتقالية دون تحريض أو تمييز.
- تشجيع الحوار المجتمعي عبر الوسائط الإعلامية بين الفاعلين الرسميين والقبليين.

النساء والفئات المهمشة

بسـبب مـا تعرضـن لـه مـن تهميـش أو انتهـاكات مضاعفـة، فـإن إنصـاف النسـاء والفئـات المهمشـة يسـتوجب تضمينهـن كصانعـات للسـلام لا مجـرد متلقّيـات للعدالـة، مـا يعـزز مـن عدالـة التمثيـل ويحقـق شـمولية الإنصـاف وعليـه توصـي الورقـة :

- ضمان تمثيل النساء في المجالس القبلية واللجان العرفية ذات العلاقة بالمصالحة.
- تقديم برامج توعية لتعزيز قبول مشاركة المرأة في فض النزاعات.
- دمج احتياجات الفئات المهمشة ضمن أولويات برامج جبر الضرر المجتمعي.
- تمكين المرأة قانونيًا ومجتمعيًا لممارسة حقها في السعي للعدالة الانتقالية.

خطة عامة مقترحة لتفعيل دور الأعراف القبلية ضمن مسار العدالة الانتقالية

انطلاقًا من التوصيات السابقة، وحرصًا على تفعيل الأعراف القبلية ضمن مسار العدالة الانتقالية، تقترح الورقة خطة تنفيذية متوسطة الأجل تمتد على مدى 18 شهرًا، تستند إلى التكامل بين جهود الدولة والمجتمع، وتستهدف نقل البدائل النظرية إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ والتقييم. وقد تم تقسيم هذه الخطة إلى ست مراحل مترابطة تغطي الجوانب التحليلية، والتشريعية، والتجريبية، والتقييمية، وصولًا إلى التثبيت المؤسسي

الخطة التنفيذية المقترحة (متوسطة الأجل – 18 شهرًا)

تعتمد هذه الخطة على تكامل الجهود الرسمية والمجتمعية والمدنية لتفعيل دور الأعراف القبلية ضمن مسار العدالة الانتقالية، عبر مراحل متتابعة تبدأ بالتقييم وتنتهي بالتثبيت المؤسسي. وتتضمن الخطة أنشطة عملية موزعة زمنيًا على مدى 18 شهرًا.

المرحلة الأولى: التقييم والتحليل (3 أشهر)

الأنشطـــــــة:

- إعداد خارطة مفاهيمية للأعراف القبلية السائدة وآلياتها.
- دراسة مقارنة بين مبادئ العدالة الانتقالية والمفاهيم العرفية.
- استطلاع مدى قبول المجتمع والسلطات القضائية لمأسسة الأعراف.

الجهات المنفذة:

وزارة الشؤون القانونية، منظمات حقوقية، أكاديميون، شيوخ قبائل.

3-20: المرحلة الثانية: تطوير الأدلة والمنصات (3 أشهر)

الأنشطـــــــة:

- إعداد دليل وطني مرجعي للأعراف القبلية المتوافقة مع العدالة الانتقالية.
- صياغة نماذج للتعاون بين القضاء الرسمي والمجالس القبلية.
- إنشاء منصة حوار وطنية تضم القضاء، المشايخ، والمجتمع المدني.

الجهات المنفذة:

وزارة العدل، لجنة المصالحة، المبعوث الأممي، منظمات مجتمع مدني.

4-20: المرحلة الثالثة: التدريب والتوعية (4 أشهر)

الأنشطـــــــة:

- تنفيذ 5 ورش عمل تدريبية في (في عدد من المحافظات اليمنية) للمشايخ والضحايا.
- تدريب الوسطاء القبليين على مفاهيم العدالة وحقوق الإنسان.
- إصدار كتيبات تعليمية مبسطة للمجتمعات القبلية.
- إطلاق حملات توعوية موجهة للشباب والنساء عبر الإعلام المحلي.

الجهات المنفذة:

منظمات المجتمع المدني، وزارات التعليم وحقوق الإنسان، منظمات دولية.

5-20: المرحلة الرابعة: التطبيق التجريبي (4 أشهر)

الأنشطـــــــة:

- تشكيل لجان عرفية – قانونية في ثلاث محافظات (مأرب، الجوف، شبوة).
- توثيق الحالات وتحليل تفاعل المجتمع.
- دعم الأكاديميين لتوثيق قصص النجاح وأدوات العرف.

الجهات المنفذة:

السلطات المحلية، شيوخ القبائل، منظمات الضحايا.

20-6: المرحلة الخامسة: المراجعة والتعديل (2 شهران)

الأنشطـــــــة:

- تنظيم ورشة وطنية لتقييم التجربة وتعديل الأدلة.
- استطلاع رأي حول القبول الشعبي لآليات العدالة العرفية.
- إدماج الدروس المستفادة في الخطة النهائية.

الجهات المنفذة:

لجنة المصالحة، خبراء محليون ودوليون، مؤسسات أكاديمية.

20-7: المرحلة السادسة: التوسيع والتثبيت (2 شهران)

الأنشطـــــــة:

- تعميم النموذج المحدث على مناطق جديدة.
- دمج النموذج في مسودة الاستراتيجية الوطنية للعدالة الانتقالية.
- تقديم النموذج كمبادرة يمنية ضمن طاولة المشاورات السياسية.

الجهات المنفذة:

الحكومة ، البرلمان، المبعوث الأممي، الشركاء الدوليون.

20-8: مؤشرات زمنية مختصرة للخطة:

2026 Q1-Q2: تدريب 200 شيخ، إطلاق حملات توعية في 5 محافظات.

2026 Q3-Q4: إنشاء منصة تنسيق وطنية، توثيق 100 حالة مصالحة عرفية

2027: سنّ قوانين داعمة، اعتماد استراتيجية وطنية، معالجة 20% من النزاعات عبر الأعراف.

الخاتمة

تُعدّ العدالة الانتقالية في اليمن ضرورة ملحة لبناء مستقبل يمني شامل يتجاوز تعقيدات الماضي وآلام النزاعات. وبينما المفترض ان تشكّل العدالة الرسمية المرجعية القانونية، تبرز الأعراف القبلية كنظام اجتماعي عميق الجذور قادر على التكامل مع مفاهيم المساءلة، وجبر الضرر، والمصالحة من داخل المجتمع نفسه.

لقد حاولت الورقة الكشف عن إمكانية خلق تكامل ايجابي بين مفاهيم العدالة الانتقالية والأدوات العرفية، بما يحقق عدالة ذات طابع يمني - اجتماعي - حقوقي ورغم التحديات، فإن توظيف الأعراف القبلية بشكل فعال ومنظم يمكن أن يُسهم في تعزيز السلم، وتوسيع نطاق المشاركة، وتسريع مسارات المصالحة الوطنية.

كما توصي الورقة بألّا يُنظر إلى الأعراف القبلية كبديل أو عائق، بل كشريك فاعل في بناء عدالة انتقالية تستند إلى الواقع وتطمح نحو التغيير الإيجابي العادل وبهذا التكامل بين القانون والأدوات المجتمعية المتاحة، يمكن لليمن أن يخطو نحو مصالحة فعالة ، تُنهي دوائر الثار وتفتح آفاقًا للعدالة المستدامة وعليه يمكننا بناء يمن عادل ومستقر من خلال خطوات صغيرة نحو مستقبل مشرق، يجمع بين قوة الأعراف وعدالة القانون.

تعريف المصطلحات والمفاهيم الأساسية في سياق الأعراف القبلية والعدالة الانتقالية في اليمن

لضمان فهم موحد للمصطلحات التي تناولتها الورقة، وحرصًا على إزالة اللبس بين المفاهيم الدولية والموروث المحلي، تم تخصيص هذا المحور لتعريف أبرز المصطلحات ذات الصلة، مع مراعاة السياق اليمني الذي تنتمي إليه هذه المفاهيم. ويُعد هذا القسم بمثابة دليل مرجعي للقارئ، يساعده في فهم محتوى الورقة وتحليلها بدقة.

المصطلحات وتعريفها

التحكيم القبلي:

آلية عرفية لحل النزاعات يتم فيها تعيين شخص أو أكثر من الوجهاء للفصل بين المتخاصمين بناءً على الأعراف المتبعة في المنطقة وغالبًا ما يتم قبول الحكم بدون استئناف.

التحريم والمنع:

إجراء عرفي يُمنع بموجبه الجاني من دخول منطقة معينة أو التفاعل مع أفراد المجتمع، كعقوبة اجتماعية وردعية تضمن عدم تكرار الفعل المسيء.

الصلح العام:

اتفاق عرفي يوقّع بين أطراف النزاع بوساطة المجتمع ووجهائه، يُعلن فيه إنهاء الخصومة بشكل جماعي، ويُعد وسيلة فعالة لتحقيق المصالحة المجتمعية.

العُرف القبلي:

منظومة من القواعد والسلوكيات غير المكتوبة، تنظم العلاقات داخل المجتمع القبلي، وتُطبّق لحل النزاعات، وتوزيع الحقوق، واستعادة السلم المجتمعي.

العدالة الانتقالية:

مجموعة من التدابير القانونية والمجتمعية تُطبّق في الدول الخارجة من نزاع مسلح أو استبداد بهدف معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، وتشمل: المساءلة، كشف الحقيقة، جبر الضرر، وضمان عدم التكرار.

العدالة الهجينة:

نموذج للعدالة يجمع بين الآليات التقليدية (مثل الأعراف القبلية) والآليات الرسمية (القضائية) بهدف الوصول إلى حلول أكثر قبولًا في المجتمعات المنقسمة]

الغرامة العرفية:

مبلغ مالي يُفرض على الجاني بموجب حكم عرفي، ويُستخدم غالبًا في قضايا القتل، العرض الإهانة ويختلف بحسب حجم الانتهاك وأعراف القبيلة.

الكفالة القبلية:

التزام عرفي يقوم به شخص من وجهاء القبيلة بتحمّل مسؤولية الجاني مؤقتًا، لضمان مثوله أمام المجلس أو تنفيذ الحكم، وهي من آليات تهدئة النزاع.

المجلس القبلي:

لقاء لشيوخ القبائل تُعقد فيها جلسات التحكيم العرفي، وتُعد مرجعًا معترفًا به شعبيًا للفصل في النزاعات الكبرى، خاصة في ظل ضعف الدولة.

المساءلة:

أحد أعمدة العدالة الانتقالية، ويُقصد بها محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة، ويمكن أن تتم عبر القضاء الرسمي أو المجالس العرفية وفقًا للسياق.

المصالحة الوطنية:
عملية شاملة تهدف إلى إعادة بناء الثقة المجتمعية بعد الصراع عبر فتح مساحات للاعتراف والصفح، وجبر الضرر، وهي تتطلب مشاركة واسعة من مختلف القوى السياسية والمجتمعية.

جبر الضرر:
تدبير قانوني أو اجتماعي يُقصد به تعويض الضحايا عن الأذى الذي لحق بهم، ويشمل التعويض المالي، والاعتذار، ورد الاعتبار. في السياق اليمني يقابله الدية او السوق

الدية:
تعويض مالي يُقدّم لأهل القتيل أو المصاب وفقًا للأعراف أو الشريعة، ويُستخدم كأداة لإغلاق ملف الدم وإتمام المصالحة

ضمان عدم التكرار:
هدف أساسي للعدالة الانتقالية يتمثل في اتخاذ إصلاحات مؤسسية وتشريعية لمنع تكرار الانتهاكات مستقبلًا، ويقابله في العرف المخالصة والضمان والوجه

كشف الحقيقة:
سعي منهجي لتوثيق الانتهاكات وكشف ملابساتها للضحايا والمجتمع، ويقابله في العرف جلسات التحكيم المفتوحة وشهادات الوجهاء.

الوسيط القبلي:
شخص يحظى بالقبول والثقة من طرفي النزاع، يتولى التوسط بينهما لتقريب وجهات النظر، ويكون غالبًا من أصحاب المكانة الاجتماعية أو من غير أطراف الصراع.

البدائل السياساتية:
مجموعة من الاقتراحات العملية التي تساعد في اتخاذ قرارات تحقق الهدف العام للورقة

عن الباحث

أعد هذه الورقة الباحث : سعد سعيد اليوسفي
وهو باحث في المناهج وتقنيات التعليم، ومتخصص في قضايا التعليم والنزاعات المجتمعية، كما يحمل الدبلوم العالي في تقنية المعلومات المتقدمة.
على الصعيد المجتمعي، عمل اليوسفي قاضياً محلياً في قضايا النزاع وإصلاح ذات البين، كما مارس دور المدرب والمحاضر في الأعراف القبلية ودورها في الحفاظ على السلم الأهلي. وهو مدرب لقادة المجتمع والمؤثرين، ومشرف على مبادرات مجتمعية تهدف إلى الحد من النزاعات في محافظة مأرب.
شغل عدة مناصب قيادية، من أبرزها: نائب رئيس لجنة القضاء والمصالحة في مؤتمر مأرب الجامع، ورئيس وحدة الفعاليات والتدريب في مركز رشد للدراسات والإعلام والحقوق، ورئيس لجنة الدراسات والبحوث في ملتقى السلم المجتمعي بمحافظة مأرب. كما أشرف على حملات توعوية سلطت الضوء على أهمية حماية المصالح العامة والحد من تأثير النزاعات على الخدمات الأساسية .

قائمة المراجع

- مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. (2013). وزارة الشؤون القانونية اليمنية.
- الندوة الوطنية حول تفعيل الأعراف القبلية واستلهام التجارب الدولية للعدالة الانتقالية في اليمن (2020). صنعاء.
- حسين محمد تهامي (القضاء العرفي كآلية للضبط الاجتماعي بمحافظة شمال سيناء) مجلة اتحاد الجامعات العربية 2103 الأدوات التقليدية اليمنية لحل النزاعات ودور النساء والرجال. (2018). مؤسسة تنمية القيادات الشابة.
- العرف وسيادة القانون في اليمن التحديات وآفاق التعزيز -علي مرشد العرشاني - المركز الديمقراطي العربي
- القضاء العرفي ودور المكون المجتمعي في تحقيق السلم الأهلي في اليمن». (بدون تاريخ). أحمد التلاوي، مركز سام للدراسات الاستراتيجية والتحكيم.
- العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: معوقات التطبيق ومقومات المصالحة في اليمن». (2013). الدكتور حميد محمد علي اللهبي، مكتبة خالدين الوليد المصورة.
- الطريق إلى العدالة الانتقالية في الجمهورية اليمنية - القاضي عبد العزيز ضياء الدين البغدادي.
- توظيف العُرف القَبَلي ضمن مسار العدالة الانتقالية في اليمن- القاضي محمد حمود الهتار.
- دليل العرف القبلي في بناء السلام». (2024). مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية.
- دور العرف القبلي والاسلاف القبلية في تعزيز السلم الاجتماعي والحد من النزاعات ووسائل تدخل الاعراف في حل النزاعات». (2020). سعد اليوسفي، مؤسسة فتيات مارب.
- الحوكمة القبلية والاستقرار في اليمن». (2012). ندوة الدوسري، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
- العرف الحربي القبلي: دراسة وصفية تحليلية «عبد الناصر المودع، برنامج دعم الحوار الوطني.
- مقابلة لرئيس للجنة العلاقات بالملتقى لاذاعة مارب المحلية 14اكتوبر 2024م)
- القبائل في اليمن مقدمة عن النظام القبلي- ACAPS
- محمد صالح عمر. (7 ,4 2023). محاكم الجاكاكا قضت في 1.5 مليون قضية.. هل طوي ملف مجازر رواندا؟ تم الاسترداد من موقع قناة الجزيرة الاخباري
- مقياس المصالحة في رواندا لعام 2020» «Rwanda Reconciliation Barometer 2020».
- المركز الوطني للمعلومات. (21 ,1 2012).
- القانون رقم (1) لسنة 2012م بشان منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية. تم الاسترداد من المركز الوطني للمعلومات
- Manea, E. (2015). *Yemen›s tribal system and its role in conflict resolution. Middle East Institute.
- United Nations Development Programme. (2024). *Yemen humanitarian UNDP Yemen Report
- The Role of the Judiciary in Transitional Justice in Yemen. (2017). UNDP Yemen.

مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية